أضواء على الطريق
لمعرفة كتابة البحث العلمى وكيفية التحقيق

الأستاذ الدكتور
طلعت عبد الغفار حجاج

الأستاذ الدكتور
محمد عبد اللطيف قنديل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علـى المبعوث رحمـة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين،

وبعد:

فمن عظيم فضل الله - عـز وجـل - أن الأمـة الإسـلامية تملـك تراثاً علمياً فى شتى فنون العلم والمعرفة، لا تملكه أمة من الأمـم، ولقـد كان لعلمائها - عليهم من الله الرحمـات - منـاهج مختلفـة فـى تصنيـف علومهم، إلا أنها لم تكن ثابتة، ولكنها كانت دائماً فى تطور إلـى مـا هـو أفضل، وكان العلماء يباركون هذا التطور ولا يعيبونه.

فالفقه الإسلامى مثلاً فى بداية عهده فى عهد الرسالة كان مجـرد فتاوى عن رسول الله - صلى اللـه عليـه وسلم، وهكـذا كـان فـى عهد الصحابة - رضوان الله تعالى - عليهم أجمعين واستمر على هذا النحو إلا أن جـاء عصـر الإمـام أبـى حنيفـة النعمـان بـن ثـابت الكوفـى - يرحمه الله - المولود عام ٨٠هـ، فترك هذا المنهج، وأخذ - يرحمه الله - يصنف الفقه بحسب الأفعـال بجمـع المسـائل الفقهيـة فـى بـاب واحـد، فجعل باباً للطهارة، وباباً للصلاة، وباباً للزكـاة وهكذا، وتبعـه فـى هـذا التصنيـف الأئمـة الآخـرون كالإمـام مـالك والإمـام الشـافعى، وغيرهمـا، واستمر الحال على هذا التصنيف إلا أن جاء أحمد بن محمد بـن عمـرو أبو العباس الناطقى الحنفى من كبار علماء الحنفية بالعراق المتوفى عـام ٤٤٦هـ، فسلك فى تصنيف الفقه مسلكاً آخر فـى كتابـة "جُمَلُ الأحكـام"، فصنـف بابـا لأحكـام النسـاء، وآخـر لأحكـام الصبيـان، وثالثـا لأحكـام

المجانين، ورابعاً لأحكام الغُيَّب، وخامساً لأحكام الأوصياء، وسادساً لأحكام المرضى، وهكذا.

وعندما جاء عصر شيخ الإسلام ابن تيمية

ظهرت على يديه بواكير تصنيف الفقه الإسلامى فى ثوب جديد، هو منهج النظريات التي تُضَمّ فيه المعاملات إلى بعضها كنظرية العقد ونظرية التبرع، ونظرية الشرط، حتى صار تدوين الفقه الإسلامى على منهج النظريات شائعاً ومنتشراً فى عصرنا الحاضر.

وتزايد الاهتمام بمنهج البحث فى عصرنا الحاضر لدى جميع المؤسسات العلمية فى جميع مناحى العلوم والفنون، فليس للباحث الحرية المطلقة فى أن يعرض بحثه بالطريقة التى يريدها، بل أصبح واجباً عليه الإلتزام بمنهج معين فى إعداد بحثه وطرق عرضه، ومن هنا اهتمت الجامعات بمنهج البحث وتدريسه لطلابها،

وهذه المذكرات التى أضعها بين يدى طالبات قسم الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ودمنهور ما هى إلا جمع لما تقرر تدريسه فى مادة قاعة البحث فى الفقه المذهبى، مضافاً إليها خبرتي الشخصية فى إعداد الأبحاث، وتحكيمها، ومناقشة الرسائل الجامعية.

فإن هُديتُ إلى الصواب فبتوفيق المولى - جل جلاله - وإن حدث منى نقص أو تقصير من نفسى والشيطان.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

أ.د. محمد عبد اللطيف قنديل

القسم الأول

كتابة البحث العلمى

القسم الأول

كتابة البحث العلمى

وفيه ستة عشر بحثاً:

المبحث الأول

تعريف البحث العلمى وأهمية الحاجة إلى معرفة منهجه

أولاً: معنى البحث:

يدور البحث فى اللغة حول معنى الكشف والطلب، يقال: بحثت عن الأم، وبحثت كذا، ومنه قول الله – تعالى – "فبعث الله غراباً يبحث فى الأرض ليريه كيف يوارى سوءة أخيه"(١).

، يقال: بحث فى الأمر: اجتهد فيه، وعرف حقيقته، وبحث الأرض وبحث فيها: حفرها وطلب الشئ فيها، ويقال: بحث عن الأمر استقصى، ومنه قيل: لسورة (براءة) البُحُوث بضم الباء وفتحها؛ لأنها تتبعت صفات المنافقين وفضحتهم وعَدَّت معايبهم.

والبحث بمعناه الاصطلاحى: بذل الجهد فى أى موضوع وجمع ما يتصل به من وسائل، ودراستها، والموازنة بينها، وإزالة غموض أو تكملة نقص يراه الباحث من خلال معرفته بموضوعه الذى يبحث فيه،

---

(١) من الاية ٣١ من سورة المائدة.

أو هو طريقة واضحة يصل بها الباحث إلى تقرير حقيقته.

ولعل تعريف د. أحمد شلبى الذى نقله عن آرثر كول للرسالة أقرب إلى تحديد إظهار البحث العلمى وتوضيح مفهومه، فقد عرف الرسالة العلمية بأنها تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد(١).

والبحث فى مادة الفقه الإسلامى وأصوله له مراحل يمر بها، ولكل مرحلة منها طبيعتها التى تختلف عن غيرها، ويسمى هذا بالبحث النظرى الذى يندرج تحته العلوم الوصفية.

ثانياً: الحاجة إلى معرفة منهج البحث:

إن مما لا شك فيه أن كل باحث لفى أشد الحاجة إلى معرفة الأصول العامة فى كتابة الأبحاث العلمية للأمور الآتية:

١ - الارتقاء بالأبحاث العلمية لدى الباحثين الناشئين.

٢ - سهولة فهم القارئ للبحث عند الرجوع إليه.

٣ - الزيادة فى جمال البحث وحسن عرضه.

٤ - تَوَحُّدُ خطوات البحث لدى الباحثين، دون المساس بالمضامين العلمية أو النتائج التى يتوصلون إليها(٢).

---

(١) أنظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة ص ٥ د. أحمد شلبى نشر مكتبة النهضة بمصر.

(٢) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٧ د. محمد رواس قلعجى جـ١. دار النفائس بتصرف.

المبحث الثانى

خصائص البحث العلمى

أ - ربط المسألة البحثية بالواقع زماناً ومكاناً وإنساناً.

يجب على الباحث، أن يتأكد من ارتباط بحثه بالزمان والمكان والإنسان، بمعنى أن ينظر بعين الاعتبار إلى الفائدة التى سيقدمها للناس من خلال بحثه ودراسته، ويسأل نفسه قبل الخوض فى البحث هل سيقدم حلاً لمشكلة قائمة أو متوقعة، سواء أكانت عامة أم خاصة، فإن كان الأمر كذلك فعلى بركة الله - عز وجل - يسير، وإلا فلن يكون لعمله وبحثه أثر ولا قيمة، بل هو مضيعة لوقته ووقت الآخرين، فإذا كان البحث الذى يقضى فيه الباحث من عمره زمنا غير يسير، لا يرشد العباد إلى هدى، ولا يردهم عن ردى، فإننى أعتبره فى حد ذاتهمصيبة تصيب صاحبه.

فالباحث الذى يبحث فى زمننا الحاضر فى الجزية وأحكامها، أو أحكام العبيد والأماء، وأمثال ذلك، فهل سيقدم للأمة حلا لمشكلة قائمة أو محتملة الوقوع؟

الجواب: لا.

من هذا المنطلق، منطلق المشكلة والحل، كان السلف الصالح - رضوان الله تعالى عليهم - يجيبون حين يسألون، ويكتبون ويصنفون.

لقد كانوا حين يسألون عن حكم ما، كانوا يستفسرون من المسائل: هل هذا كائن؟ هل تخشون حدوثه ووقوعه؟ فإن أكد لهم ذلك، أجابوا عنه وبحثوا، وإلا امتنعوا عن الجواب وصرفوا السائل وعنفوه.

وأما ما فات وقته، وانقضى أجله، فيكفينا الحديث عنه وعن أهله أن نردد قول الحق – سبحانه – "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم"[1].

إن هناك الكثير من الأبحاث العلمية لا صلة لها بالواقع، ولذا فإنها لا تستحق من الإنسان أن ينظر إليها؛ لأنها تعد فى دائرة المنهج البحثى أبحاث ميتة؛ لأنها إما فى غير زمانها أو مكانها، أو أنها قتلت بحثاً وانتهى الناس منها.

إذن ما قيمة بحوث، حضرت أو غابت لا تؤثر فى حياتنا شيئاً ؟

ولنعلم أن هناك بعضاً من الدراسات الميتة قد تدفع فى طريقنا، أو ندفع نحن فى طريقها، لننشغل بها عن الأهم، ولكن لم يكن هذا من عمل سلفنا الصالح – رضوان الله عليهم – بل إن كثير من الكتب الإسلامية تجدها مصدَّرة بقولهم: لما رأيت الناس فعلوا كذا وكذا، أو تركوا كذا، قمت بأداء فريضة العلم، وضعت هذا الكتاب لبيان النصح لهم، وإرادة الثواب.

وما ذلك إلا ربطاً للمعرفة بالحياة، ومساهمة فى دفع الناس إلى الطريق

---

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة.

الصحيح[1].

ب - مراعاة الطول والقصر فى البحث.

فتطويله فى عصرنا الحاضر يقلل من قيمته العلمية، وكذا كان فى زمن سلفنا الصالح، وكذلك قصره بصورة مخلة، فخير الأمور الوسط.

جـ - شرح وبيان ما هو غامض.

وأخص بهذا الشروح التى وضعت على المتون كالشروح التى وضعت على متن منهاج الطالبين للإمام النووى، كنهاية المحتاج للرملى، ومغنى المحتاج للخطيب الشربينى وغيرهما، وكالشروح التى وضعها علماء المالكية على مختصر خليل، وهكذا.

د - جمع تفريق.

وذلك كجمع مذهب فقهى معين لم يسبق له الجميع، كفقه الإمام الحسن البصرى - يرحمه الله - أو فقه سفيان الثورى - يرحمه الله[2].

هـ - بيان حكم الشرع فى مسألة ما قد ظهرت وفقاً لقواعد الشرع وأدلته.

كبيان حكم الشرع فى مسألة: زراعة الأعضاء، أو الاستنساخ، أو البصمة الوراثية وأثرها فى إثبات النسب وغير ذلك من القضايا الفقهية المعاصية.

---

(١) انظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ٤١، ٤٢ بتصرف د/ فاروق حمادة ط. دار القلم بيروت.

(٢) أنظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٤١ بتصرف.

المبحث الثالث

صفات الباحث

إن مما لا شك فيه أن الناس طبائع وأمزجة، فمنهم البارع فى ميادين العلم، ومنهم البارع فى ميادين التجارة، وهكذا.

وفى ميادين العلم نجد أن هناك من لديه الرغبة لدراسة علم التفسير مثلا، وآخر لديه الرغبة لدراسة علم الفقه، وهكذا.

إذن الاستعداد الفطرى، والأهلية القائمة على الرغبة والميل، أساس لابد منه.

والباحث فى علوم الشريعة كيفما كان تخصصه وبحثه، يجب أن تتوفر فيه الصفات الآتية:

١ - المعرفة بأصول الشريعة الإسلامية ومفاهيمها الأساسية، أعنى القرآن الكريم والسنة المحمدية الشريفة، وذلك فى حد أدنى من علومهما، فمن جهلهما فالأولى به أن يريح نفسه ويريح غيره ولا يعرض نفسه للنقد والقدح والتجريح؛ لأن الشريعة الإسلامية محفوظة بحفظ الله - عز وجل -، وعلمائها على كل الثغور بالمرصاد بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"[١].

---

(١) أخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/١٤٠ من حديث أبى هريرة وابن عمر، وعزاه الهيثمى إلى مسند البزار ثم قال: فيه عمرو بن خالد القرشى كذبه يحى ابن معين وأحمد بن حنبل.

فمن أخذ قدراً بسيطاً من العلم بأمور الشريعة سواء أكان بطريق مباشر أم غير مباشر، فإنه غير مؤهل للبحث فى دراسات هى من الخطورة بمكان؛ لأنها تتعلق بالحياة الإنسانية على وجوه العموم حاضراً و مستقبلاً.

وبمقدار رسوخ قدم الباحث فى أصول الشريعة الإسلامية، يكون قد اقترب من الحق و الصواب.

ولذلك قال: علماؤنا المخلصون: لكل شئ وجه فطالب العلم فى بدايته شرطه الاستماع والقبول، ثم التصور والفهم، ثم التعليل والاستدلال، ثم العمل والنشر(١).

٢ - أن يكون فطناً.

والفطانة أعلى منزلة من الذكاء، ومن ثم كانت صفة من صفات الأنبياء والرسل – عليهم السلام.

وحتى يكون الباحث فطناً لابد وأن تتوفر فيه أمور ثلاثة:

الأمر الأول: دقة الملاحظة.

من الأهمية بمكان أن يكون لدى الباحث قوة ملاحظة؛ ليدرك الفروق الدقيقة بين الأمور المتشابهة، وسر الاتحاد والتماثل فيما يبدو فى الظاهر مختلفاً، وليكتشف فى النصوص أسراراً دقيقة من تقديم، أو

---

(١) أنظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٣٤ بتصرف.

تأخير، أو تعليل لم ينص عليه، أو مقصد، ونحو ذلك مما له أثر كبير في الحكم الشرعي.

الأمر الثاني: سداد الفكر.

لابد وأن يكون الباحث سديد الفكر، وذلك لتسلمَ مناقشاته من الخلل، ولتسلم له النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه ودراسته.

الأمر الثالث: بُعْدُ النظر.

وذلك ليستطيع الباحث الوصول إلى مقصد الشرع من تشريعه للحكم أمراً أو نهياً، وكذلك الوصول على الآثار الإيجابية أو السلبية التي يمكن أن يخلفها بحثه.

٣ - أن يكون صبوراً.

طريق البحث العلمي طريق وعرة وشاقة، لذلك يجب على من يخوض غمارها أن يكون صبوراً، فقد يحتاج الباحث إلى معرفة حكم ما، يكتب في سطور معدودة إلى مراجعة عشرات الكتب، يقضي الباحث فيها أياماً عديدة، فإذا لم يتحل الباحث بالصبر فإنه لن يصلح أن يكون باحثاً.

ورحم الله القائل:

ألا بالصبر تبلغ ما تريد	∴	وبالتقوى يلين لك الحديد
تريد النفس أن تبلغ مناها	∴	ولكن الله يفعل ما يريد

ويقول عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما -: موجهاً الباحث إلى خلق الصبر، لو كان أحد مكتفياً من العلم لأكتفى منه موسى - عليه السلام -، ولما قال للخضر: "هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشدا"[1].

فيرد عليه الخضر قائلاً: إنك لن تستطع معى صبرا"[2].

وكان جابر بن حيان ينصح تلاميذه بالصبر والمثابرة وعدم اليأس من الكشف عن الحقيقة المنشودة، مستشهداً بقول الله - تعالى -

"ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون"[3] فالباحث الذى يريد الوصول إلى الحقيقة يجب عليه المثابرة التى لا تعرف إلى اليأس سبيلاً.

٤ - العلم بالموضوع الذى يريد الباحث بحثه ودراسته:

فمن لم يكن راسخاً في تخصصه، متمكناً من علمه الذى هو بصدد الكتابة فيه فماذا سيبدع، أو أى شئ سيستدرك، وما يفهم ليشرح؟

وإن من الرسوخ فى علم ما، معرفة مصطلحاته الخاصة، ودلالات تلك المصطلحات بدقة؛ إذ لكل علم مصطلحات هى خلاصته

---

(١) من الاية ٦٦ من سورة الكهف.
(٢) الآية ٦٧ من سورة الكهف.
(٣) من الآية ٨٧ من سورة يوسف.

ومفاتيحه.

ولقد أكد علماء الاسلام الأجلاء، عبر القرون والأزمان، على ضرورة التأهل والاستعداد قبل التصنيف، وحذروا من الخوض فيه قبل ذلك.

يقول الإمام النووى - يرحمه الله -: "وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف مَنْ لم يتأهل له، فإن ذلك يضره فى دينه وعلمه وعرضه". أ.هـ.

ويقول العلامة أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن زروق المتوفى عام ٨٩٩هـ. "المتكلم فى فن من فنون العلم، إن لم يلحق فرعه بأصله، ويحقق أصله من فرعه، ويصل معقوله بمنقوله، وينسب منقوله لمعاونة، ويعرض ما فهم منه على ما علم من استنباط أهله، فسكوته أولى من كلامه فيه، إذ خطؤه أقرب من إصابته، وضلاله أسرع من هدايته، إلا أن يقتصر على مجرد النقل المحرر من الإيهام والإبهام، فرب حامل فقه غير فقيه، فيسلم له نقله لا قوله". أ.هـ.

فالباحث فى الفقه لابد وأن يكون عالماً بعلم أصول الفقه؛ لأنه يحتاج إليه فى بحثه ودراسته، وأن يكون عالماً بدلالات الألفاظ من حيث اللغة العربية؛ لأنه لا غنى له عن هذا فى صياغته للأحكام.

٥ - الرغبة الصادقة فى موضوع البحث والدراسة إيماناً من الباحث بأهمية الموضوع؛ لأن البحث معاناة، ومن لا رغبة له فى موضوع البحث فإنه يصعب عليه تحمل هذه المعاناة.

٦ - الموضوعية.

ويقصد بها اتباع ما دل عليه الدليل دون التعصب إلى مذهب معين، فالباحث الذى يتحيز إلى مذهب معين لا يرى الحق إلا فيه، فإنه لا يصلح بأى حال من الأحوال أن يكون باحثاً فى الفقه المقارن الذى يقوم على ترجيح ما يرجحه الدليل.

ولذلك يجب على الباحث فى الفقه أن يتحرر من التعصب المذهبى، وأن يتقرب إلى ربه وخالقه - عز وجل - فى كل وقت وحين بالدعاء بأن يهديه ربه - عز وجل - إلى الحق أينما كان، وأن ييسر عليه سبيل الوصول إليه، وأن يرضيه به.

٧ - الأمانة العلمية.

التى تحمله حملاً إلى تسجيل آراء غيره منسوبة إلى ذويها، بدقة علمية، مدعومة بأدلتها، فى أمانة مبرأة عن التعمية والتعتيم، والمغالطة والتدليس بزيادة أو حذف.

ويقول بعض العلماء مشيراً إلى مسألة هامة تتعلق بالأمانة العلمية أعنى بها الأمانة عند الانتهاء إلى نتيجة؛ فلا يحاول أن يلوى عنق الحقائق لكى تتمشى مع رأيه هو وهواه، وإنما عليه أن يكون أميناً فى تقرير الحقيقة، مهما بدت مخالفة لميوله، أو معارضة لهواه. أ، هـ.

ومن الأمانة - أيضاً - أن يعترف بالجهود التى بذلت سواء من سابقيه أو معاصريه والتى تتصل بالموضوع الذى يعالجه، فلا يتغاضى

عنها، بل ينبغى أن يشير إليها ويستفيد منها، وأن يناقش الرأى المخالف منها بأدب رفيع، تقديراً منه لجهود هؤلاء وأولئك[1].

فالباحث الذى لا يتصف بالأمانة العلمية آثم، وذلك لتحريفه أحكام الله - عز وجل - بشتويهه للحقائق.

هذا بالإضافة إلى إثم الكذب الذىاقترفه.

٨ - التأنى فى إصدار الأحكام وإعلان النتائج.

؛ لأن العجلة قد تورث ندماً يصعب تلافيه، فكم من باحث أتم بحثه فيما يظن، ثم بعد ذلك يكتشف له بعض الخلل.

ولذلك يقول العماد الأصفهانى - يرحمه الله-: "إنى رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً فى يومه إلا قال فى غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على أن النقص من ملة البشر" أ.هـ[2].

٩ - الالتزام بطاعة الله - عز وجل -

فهى مفتاح كل خير، ومصباح كل عقل، ونقاء كل قلب، وعندما اشتكى الإمام الشافعى - يرحمه الله - إلى شيخه سوء حفظه، فقال منشداً.

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ٢٥.
أ.د. فوزى السيد عبد ربه.

(٢) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ٨ - ١٠ بتصرف.
، ومنهج البحث فى الدراسات الاسلامية ٣٥ - ٣٨ بتصرف.

شكوت إلى وكيع سوء حفظى .:. فأرشدنى إلى ترك المعاصى
وأخبرنى بأن العلم نور .:. ونور الله لا يهدى لعاصى

١٠ - الإخلاص.

يجب على المسلم على وجه العموم والباحث على وجه الخصوص إخلاص النية لله - عز وجل - فيما يتناوله بالبحث والدراسة، فلا يضن عليه بجهد أو وقت، بحيث لا يبغى من ذلك غرضاً دنيوياً يتصل بشخصه مهما كان ذلك الغرض، بل عليه أن يقبل على موضوعه بتجرد كامل إلا إبراز الحقيقة وتجليتها ابتغاء مرضات الله - عز وجل، وهذه الصفة هى مفتاح لتوفيق الله - عز وجل -

١١ - التحلى بالأخلاق الفاضلة

فالعالم الذى لا يستفيد بعلمه خلقاً فاضلاً، ولم تظهر ثمرته فى سلوكايته وتصرفاته، يعتبر بعيداً كل البعد عن لب العلم وجوهره؛ لأن العلم لا يمس شغاف قلبه، ولقد شبه القرآن اليهود فى علمهم بالتوراة وعدم عملهم بما فيها بالحمار الذى يحمل على ظهره الكتب النافعة، ولا يعرف ماذا يحمل، فقال: - عز من قائل - "مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً"[١].

ويقول أحد الحكماء:

يأيها الرجل المعلم غيره .:. هلا لنفسك كان ذا التعليم

---

(١) من الآية (٥) من سورة الجمعة.

لاتنه عن خلق وتأتى مثله ∴ عار عليك إذا فعلت عظيم

١٢ - التواضع.

من أهم الصفات التى يجب على الباحث أن يتحلى بها التواضع؛ لأن فى التواضع مراجعة للنفس، وخضوعاً للحق، ولأنه يدفع الباحث إلى تصحيح ما يقع فيه من أخطاء دون ترفع أو مكابرة، فهو يعلم أن الرجوع على الحق فضيلة، بل هو رأس الفضائل.

١٣ - التشكك.

من أساسيات الباحث الشك فى كل ما يتوصل له من نتائج أو حقائق؛ لأن هذا التشكك يدفعه إلى مراجعة نفسه مرة بعد أخرى، ومراجعة مصادرة كذلك؛ ليصل إلى درجة اليقين، وقديماً قالوا: الشك خير موصل إلى الحقيقة، ورحم الله الإمام أبى حامد الغزالى، الذى كان يقول: (إن الشكوك هى الموصلة إلى الحق، فمن لم يشك ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقى فى العمى والضلال أ.هـ.

والشك العلمى شئ يخالف التردد الذى يبتلى به بعض الناس؛ لأن الشك العلمى الذى نقصده ظاهرة صحية يتمتع بها الباحث تعينه على التثبت من كل ما يقرأ، ومراجعة كل ما يصل إليه من نتائج[١].

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ٢٤- ٢٦ بتصرف أ.د. فوزى عبد ربه.

المبحث الرابع

المؤلفات فى مناهج البحث

لقد اعتنى علماؤنا السابقون - رحمهم الله - بالمنهج العلمى السديد الذى يقوم على تخطيط سليم، وأصالة فكرية عميقة، وأسلوب واضح فى كل ميادين العلم والمعرفة، وعلى الرغم من صعوبة البحث فى بعض العلوم كالفقه وأصوله؛ لأن طبيعة هذين العلمين أن لهما ملامح خاصة، والكتابة فيهما تختلف عن غيرهما من العلوم، إلا أن الأقدمين من أهل العلم استطاعوا أن يقدموا لنا فى مثل هذه الميادين بحوثاً تشهد لهم بالبراعة وتدل على فهمهم العميق لأسس البحث العلمى وقواعده.

وعندما نطالع كتاباً فى أصول الفقه، كالرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعى - يرحمه الله -، أو كتاباً فى الفقه له - أيضاً - كالأم، فإننا نجد التزاماً منهجياً واضحاً، وفهماً جيداً لطبيعة الموضوع الذى يعالجه، بحيث لا يخالجنا شك فى أن تراثنا المبكر يعد دروساً علمية قائمة على قواعد البحث ومناهجه الأصيلة[1].

فهذا هو أحمد بن الحسين البيهقى المتوفى ٤٥٨هـ قد عرف كتب الإمام الشافعى كلمة كلمة، فقال: فى مناقب الإمام الشافعى: انفرد

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ص ١٩.

الشافعى فى تصنيفه من بين فقهاء عصره بثلاثة أمور أساسية.

أولها: حسن النظم والترتيب.

ثانيها: ذكر الحجج فى المسائل مع مراعاة الأصول.

ثالثها: تحرى الإيجاز والاختصار.

وقال أبو عمرو الجاحظ: نظرت فى كتب هؤلاء النابغة، فلم أرَ أحسن تأليفاً من المطلبى، كان فوه ينظم دُرّاً[1].

وفى العصر الحديث قدمت بحوث ودراسات تهتم بهذه الجوانب وتوجه الباحثين إلى طرق البحث الصحيح، وتلفت الأنظار إلى كيفية إعداد البحث العلمى، وتنبه إلى مسلك علماء المسلمين فى كتابة بحوثهم وترتيبها، ومن أهم ما كتب فى مجال إعداد البحث العلمى أو كيفية تحقيق كتب التراث ما يأتى:

١ – كيف تكتب بحثاً أو رسالة د. أحمد شلبى.

٢ – منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين د. ثريا عبد الفتاح.

٣ – مناهج البحث العلمى عند مفكرى الإسلام. على سامى النشار.

٤ – أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده. د. فوزى السيد عبد ربه.

٥ – منهج البحث فى الدراسات الإسلامية. د. فاروق حماده.

---

(١) أنظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ٤٤، ٤٥.

٦ - طرق البحث فى الدراسات الإسلامية. د/ محمد رواس قلعة جى.

٧ - البحث العلمى ومناهجه النظرية (رؤية إسلامية) د/ سعد الدين سيد صالح.

٨ - لمحات فى المكتبة والبحث والمصادر. د/ محمد عجاج الخطيب.

٩ - كتابة البحث العلمى (صياغة جديدة). د/ عبد الوهاب أبو سليمان.

١٠- المرشد الوثيق على مراجع البحث وأصول التحقيق، د/ محمد صالح بن على.

المبحث الخامس

اختيار الموضوع وأهميته

يعتبر اختيار الباحث لموضوع البحث من أصعب المراحل التى يمر بها، وقد يكون حسن اختيار الموضوع هو نصف إعداد البحث؛ لأن الموضوع المناسب يساعد على المراحل الأخرى، ومرجع ذلك هو رغبة الباحث فى أن يقدم جديداً فى المجال الذى يبحث فيه، وأن يضيف إلى ما كتبه السابقون شيئاً يجعل لبحثه قيمة علمية.

فبعض الباحثين يتوجهون إلى أستاذ بعينه للتسجيل معه رغبة، أو مجاملة له، أو خوفاً منه، وليس للباحث رغبة فى الموضوع الذى سيفرضه عليه أستاذه، وبعضهم يختار موضوعاً من الموضوعات التى لها رواج وعلى كتبها إقبال من طلاب العلم، ولا دراية له بهذا الموضوع.

وبعضهم يختارون بحوثهم بأنفسهم، وحتى يكون لدى الباحث المبتدئ القدرة على اختيار موضوع البحث بنفسه، لابد وأن يرجع إلى المراجع الآتية.

١ - المراجع المتخصصة.

وذلك بمواصلة القراءة والاطلاع فيها؛ لأنها تمده بالكثير من الموضوعات التى من الممكن بحثها ودراستها.

٢ - الموسوعات.

كموسوعة الفقه الكويتية، وذلك لأنها تضع بين يد الباحث العديد من الموضوعات، وتعطيه فكرة عن كل موضوع، بها يستطيع أن يحدد الموضوع الذى يجد فى نفسه الراغبة الصادقة والاستعداد العلمى لبحثه ودراسته.

٣ - المعاجم المتخصصة.

كمعجم لغة الفقهاء د/ محمد رواس قلعجى ومعجم لغة الأصوليين.

، وذلك لأن هذه المعاجم تضع بين يدى الباحث رؤوس موضوعات تذكر بنفسها؛ ليختار الباحث الموضوع الذى يناسبه ويجعله موضوع بحثه.

٤ - تتبع ما تتعرض له الأمة من مستجدات تحتاج للبحث والنظر وبيان حكم الشرع فيها، من قضايا فقهية معاصرة.

٥ - الرجوع إلى كبار العلماء والباحثين الذين يملكون ثروة بحثية ضخمة، وليس لديهم الوقت لبحثها، ويتمنون لو أفردها بعض طلابهم بالبحث والتصنيف.

هذه هى أهم الأمور التى يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار الموضوع، وحتى ينجح الباحث فى موضوعه لابد وأن تتوافر فى

الموضوع الشروط الآتية:

١ - أن يكون الموضوع حياً يعالج مشكلة اجتماعية عامة أو خاصة.

٢ - ألا يكون طويلاً يتعذر على الباحث الإحاطة به، ولا قصيراً قصراً يعجز عن البحث فيه، فخير الأمور الوسط.

٣ - أن يكون جديداً لم يسبق لأحد القيام ببحثه ودراسته، جديداً فى فكرته، أو فى أسلوب عرضه، أو فى بعض جزئياته.

مع العلم بأنه يجوز للباحث أن يعيد البحث فى موضوع بحثه غيره، ولكن بشرط أن يكون البحث الأول قد اشتمل على خطأ يريد هو إصلاحه.

٤ - أن يكون الموضوع أصلاً يمكن التفريع عليه، كالإسقاط، والغرر، والسهو فى الصلاة ونحوها، فكلها موضوعات أصلية يمكن التفريع عليها.

أما وضع اليدين حال القيام فى الصلاة، والإشارة بالسبابة اليمنى عند التشهد، ونحو ذلك، فكلها موضوعات لا يمكن التفريع عليها ومن ثم فإنها موضوعات لا تصلح للبحث والدراسة.

٥ - مناسبة الموضوع لإمكانيات الباحث.

والحديث عن إمكانيات الباحث يكون من خلال النقاط الآتية.

أ - إمكانيات علمية.

فالموضوع الذى يناسب درجة التخصص الماجستير، لا يناسب درجة الدكتوراه والعكس.

ب - إمكانيات زمانية.

فلا يجوز للباحث أن يختار موضوعا لدرجة التخصص الماجستير يحتاج إلى جمع المعلومات الخاصة به عشرة أعوام مثلا.

جـ - إمكانيات فكرية.

فالموضوع الذى يحتاج إلى كثرة الاستنباط، يناسب الباحث شديد الذكاء، ولا يناسب الطالب متوسطا الذكاء.

د - إمكانيات صحيحة.

فالباحث المريض الذى يتعذر عليه السفر أو الحركة، لا يجوز له أن يختار موضوعاً يحتاج فى بحثه إلى الانتقال والسفر.

٦ - أن يكون من الممكن بحثياً أن يتوصل الباحث فى نهاية بحثه إلى نتيجة، فإذا لم يتمكن الباحث من الوصول إلى نتيجة؛ لفقد الوثائق مثلاً، أو لعدم القدرة على الترجيح، أو لأى أسباب أخرى، فإنه لا يجوز له اختيار هذا الموضوع.

٧ - أن يكون الموضوع واضح المعنى، ولذلك تشترط بعض الجامعات أن يجرى الباحث محاضرة، أو يجرى حوارا، أو يكتب ملخصا عن

بحثه، لتتأكد من وضوح البحث فى ذهنه.

٨ - ألا يكون البحث فى هذا الموضوع إحياءاً لفكر ضال، كالبحث فى مبدأ من مبادئ الفرق الدينية الضالة التى انقرضت.

٩ - ألا يكون البحث سبباً فى إثارة الفرقة والشقاق بين المسلمين، لأن الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها".

١٠ - توفر المراجع العلمية الكافية لمعالجة الموضوع، فكم من باحث قد تقدم بموضوع، ثم اعتذر عنه لعدم كفاية المراجع[١].

---

(١) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ٨ - ١٣ بتصرف.

المبحث السادس

مجالات الرسائل العلمية فى الفقه

إن مجال البحث العلمى فى الفقه الإسلامى مجال واسع لا حدود له، فأبواب الفقه الإسلامى من أول العبادات، وانتهاءً بباب العتق تَسَعُ للمئات من الرسائل العلمية.

هذا بالإضافة إلى ما يجد من أحداث على الساحة فى عصرنا الحاضر تحتاج من الباحثين فى هذا المجال، إلى المزيد من البحث والدراسة؛ لإظهار حكم الشرح فيها، حسب أدلة الشرع وقواعده وهو ما يطلق عليه بالقضايا الفقهية المعاصرة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

١ – وسائل إثبات النسب بين الشريعة الإسلامية وبين الطب الحديث.

٢ – جراحات التجميل بين الحل والحرمة.

٣ – العلاج الجينى من منظور إسلامى.

٤ – موقف الشرع من إسقاط الجنين المشوه.

٥ – الاستنساخ من الناحية العلمية والشرعية والقانونية.

٦ – الأمراض الوراثية من منظور إسلامى.

٧ - حماية البيئة فى الشريعة الإسلامية.

٨ - التنمية فى المصارف الإسلامية عن طريق الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل.

٩ - النماء وأثره فى الزكاة.

١٠ - الترقيع الجلدى وبنوك الجلد من منظور إسلامى.

١١ - الخلع وسلطة القاضى فى إيقاعه.

١٢ - حكم تولى منصب القضاء بالانتخاب.

١٣ - تحديد النسل من منظور إسلامى.

١٤ - حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار فى الفقه الإسلامى.

١٥ - التأمين وأنواعه دراسة فقهية مقارنة فى الشريعة الإسلامية.

١٦ - أثر تغير قيمة النقود فى الحقوق والإلتزامات.

١٧ - حكم أعمال البورصة فى الفقه الإسلامى.

١٨ - بطاقة الائتمان وحكمها فى الفقه الإسلامى.

١٩ - التلقيح الصناعى وأطفال الأنابيب من منظور إسلامى.

٢٠ - زراعة الأعضاء.

وغير هذا كثير وكثير مما لا يسع المجال إلى ذكره من القضايا الفقهية المعاصرة التى فى حاجة شديدة إلى إظهار حكم الشرع فيها.

المبحث السابع

خطة البحث وأهم ما تشتمل عليه

بعد اختيار الباحث لموضوع بحثه، ووضع العنوان المناسب له، والتأكد من القناعة به، يفكر الباحث فى إعداد خطة البحث، لأنها الطريق الذى يوصله إلى إكمال بحثه، ويتوقف نجاح العمل على حسن التخطيط، والباحث فى هذا كالمهندس البارع الذى يخطط لبنائه قبل البدء فيه وذلك؛ لأنها تعطى صورة كاملة عنه، وكل عنوان فيها يكمل جانباً من جوانب هذه الصورة، ويجب أن تكون خطة البحث شاملة للموضوع ذاته، وأن يكون الترتيب بين أجزائها له بداية ووسط ونهاية؛ وذلك لأن عدم الترابط والتنسيق بين عناصرها دليل على عدم استيعاب الباحث لموضوعه، مما يؤدى فى النهاية إلى ضياع جهده ووقته.

أما إذا وضع الباحث خطة لبحثه تشتمل على عناصر وخطوط منظمة ومنسقة، فإن هذه الخطة المحكمة ستساعده بتوفيق الله - عز وجل - على معالجة الموضوع ودراسته بطريقة منظمة وتفكير هادئ مستنير.

هذا، بالإضافة إلى أنه سيوقف الباحث على بعض الجزئيات التى تحتاج إلى اهتمام خاص، ودراسة مستفيضة،

ومما تجدر الإشارة إليه أن كل جزئية من جزئيات البحث تشكل موضوعا صغيرا مستقلا يكون بمثابة النتيجة للموضوع الذى يسبقه، وكالتمهيد للموضوع الذى يليه، بحيث يكون فى النهاية فى خدمة الموضوع الرئيسى[1].

وخطة البحث تشتمل على ما يأتى:

١ - مقدمة البحث

وتشتمل على عنوان البحث والتعريف به، ثم عن سبب اختيار الموضوع، ثم عن أهدافه، ثم عن الدراسات السابقة التى تناولت هذا الموضوع وذكره لإضافته أمرا جديدا إضافة إلى هذه الدراسات، ثم ذكر الباحث لمنهجه العلمى الذى سيسير عليه فى بحثه، ثم الحديث عن المصطلحات التى سيستعملها فى بحثه إن لزم الأمر إلى ذلك.

٢ - أركان البحث وعناصره.

وهى القضايا التى يتناولها البحث، وتقسم إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، والفصل إلى مبحثين أو أكثر والمبحث إلى مطالب وبعض البحوث يُقسَمَ إلى قسمين كل قسم يشتمل على أبواب وفصول فقط.

٣ - الخاتمة.

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ص ٣٧.

وتشتمل على أهم النتائج التى توصل إليها الباحث أثناء بحثه للموضوع، وقد تتضمن آراء ومقترحات وتوصيات رآها الباحث من وجهة نظره أنها ذات أهمية وفائدة للباحثين فى تخصصه.

والخطة التى وضعها الباحث قد تحتاج فى مرحلة من مراحل البحث، إلى تعديل حسب رؤية الباحث للموضوع، وحتى لا يؤدى هذا التعديل إلى خلل فى الموضوع، فإنه يجب عليه أن يشير فى خطته إلى هذا: بقوله: والخطة قابلة للتعديل حسب احتياج الموضوع أو حسب رؤية الأستاذ المشرف عليه.

كما يجب على الباحث الإسراع فى التعديل، ويستعين فى هذا بالإستاذ المشرف.

والخطة العلمية المحكمة تحتاج إلى القراءة الجادة والاطلاع الواسع بحيث يغنيه ذلك عن التعديل مستقبلاً فى أى مرحلة من مراحل البحث، والاطلاع الواسع – أيضاً – يكشف للباحث مدى توفر المصادر العلمية لموضوعه.

ويصعب على الطالب المبتدأ فى المجال البحثى غالباً أن ينفرد باختيار موضوعه وإعداد الخطة له، ولكن يتم ذلك عن طريق أساتذة متخصصين يرشدونه ويقدمون له النصح والتوجيه، وموافقة الأستاذ المشرف ورغبته فى توجيه الطالب إلى العوامل المهمة لنجاح البحث.

وإذا اختار الباحث موضوعه ووضع خطته بنفسه دون الرجوع إلى الأستاذ المشرف، فلا يمنع ذلك من أخذ وجهة نظر أستاذه فى إضافة شئ أو حذفه أو تقديمه أو تأخيره.

وفى النهاية فالباحث هو المسئول مسئولية كاملة عن كل ما جاء فى بحثه، حتى ولو كان فيه بعض من آراء أستاذه[1].

وإليك خطة بحثية بعنوان "وسائل إثبات النسب بين الشريعة الإسلامية وبين الطب الحديث".

تشتمل على مقدمة ومبحث تمهيدى وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة فإنها قد اشتملت بعد الحمد لله والثناء عليه - عز وجل - وبعد الصلاة والسلام على نبيه - صلى الله عليه وسلم - على سبب اختيار الباحث للموضوع وعن المنهج العلمي الذى سار عليه وألزم نفسه به خلال البحث والدراسة.

وأما المبحث التمهيدى فإنه قد اشتمل على مطلبين.

المطلب الأول: فى تقدير مدة الحمل وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: فى أقل مدة الحمل.

المسألة الثانية: فى أغلب مدة الحمل.

---

(١) أنظر: الطريق إلى مناهج البحث والتحقيق ص ٨٢٧ أ.د. محمد سعادة.

المسألة الثالثة: فى أقصى مدة الحمل.

المطلب الثانى: فى دعوى الولادة وطريق إثباتها وتعيين المولود.

الفصل الأول

فى وسائل إثبات النسب فى الشريعة الإسلامية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: فى الفراش، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: فى الزواج الصحيح.

المطلب الثانى: فى الزواج الفاسد.

المطلب الثالث: فى الوطء بشبهه، وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: فى معنى الشبهة وأقسامها.

المسألة الثانية: فيما يثبت به النسب من هذه الشبهة وما لا يثبت به النسب منها.

المبحث الثانى: فى ثبوت النسب بعد الفرقة، ويشتمل على تمهيد وثلاثة مطالب.

التمهيد.

المطلب الأول: فى الفرقة قبل الدخول أو الخلوة.

المطلب الثانى: فى الفرقة بعد الدخول.

المطلب الثالث: فى ثبوت نسب من تزوجت بعد فقد زوجها ثم فوجئت

بعودته.

المبحث الثالث: فى الإقرار بالنسب

المبحث الرابع: ثبوت النسب بالبينة.

المبحث الخامس: ثبوت النسب بالقافة.

المبحث السادس: ثبوت النسب بالقرعة.

المبحث السابع: الآثار المترتبة على ثبوت النسب.

الفصل الثانى

فى وسائل إثبات النسب فى الطب الحديث

وفيه مبحث واحد: البصمة الوراثية وأثرها فى إثبات النسب.

الخاتمة نسأل الله - عز وجل - حسنها

وتشتمل على أهم ما توصل إليه الباحث فى ترجيحات.

الباحث

المبحث الثامن

المصادر والمراجع

أولاً : تعريفها والفرق بينهما.

المصادر: هى المراجع الأصلية، وهى أقدم ما كتب فى الموضوع كالأم للشافعى، والمدونة للإمام مالك، والحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيبانى.

وهذه المصادر ذات قيمة علمية فى الرسائل، ولذلك وجب الاعتماد عليها والرجوع إليها، وكلما زاد استخدام الباحث لها، وكثرت فى رسالته الحقائق المستفادة منها، كلما عظمت قيمة هذه الرسالة علمياً.

أما المراجع: فالمقصود بها الكتب التى أخذت مادة علمية أصلية من مراجع متعددة، وأخرجتها فى ثوب آخر جديد.

إذن بالإمكان أن نفرق بين المصدر والمرجع على ضوء ما سبق بيانه، وبعض الباحثين لم يفرق بينهما[1].

(١) كيف تكتب بحثا أو رسالة ٧٩، ٨٣ د. أحمد شلبى نشر مكتبة النهضة - القاهرة.

ثانياً: تقسيم المصادر:

التقسيم الأول:

تنقسم المصادر من حيث قيمتها العلمية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مصادر أساسية، وهى التى يطلق عليها لفظ "مصادر"

ويقصد بها أقدم ما كتب فى الموضوع كتحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى فى الفقه الحنفى، وكالمدونة فى الفقه المالكى، وكالأم فى الفقه الشافعى، وكالمغنى لابن قدامة فى الفقه الحنبلى، وكالإحكام للآمدى فى أصول الفقه، والمستصفى فى الأصول - أيضاً - للغزالى.

ومن المصادر - أيضاً - الكتب التراثية الموثوقة، والوثائق والقوانين والصحف والمجلات والسجلات الرسمية، وما ينشره العلماء فى الدوريات العلمية من نظريات مبتكرة، والدراسات الأولى التى أعدها علماء كبار أسهموا فى تطوير العلم وتحرير مسائلة، أو عاشوا الأحداث والوقائع.

القسم الثانى: مصادر ثانوية، وهى التى يطلق عليها اسم "مراجع"، وهى التى تعتمد فى مادتها العلمية على المصادر الأساسية، التى سبق الحديث عنها فى القسم الأول، فتعرض لها بالتحليل أو النقد، أو التعليق أو التلخيص.

القسم الثالث: المصادر المساعدة، وهى المؤلفات الحديثة التى اعتمد مؤلفوها: على المصادر الأساسية والمصادر الثانوية دون إضافة جديد عليها، سوى إعادة تنظيمها، وتحليل نصوصها أو أفكارها.

والبحث الأصيل هو البحث الذى يعتمد فى مادته العلمية على المصادر الأساسية، ثم على المصادر الثانوية.

أما المصادر المساعدة فإنما يستفاد منها فى تحليل الأفكار ومنهج العرض.

التقسيم الثاني للمصادر بإعتبار تنوعها: ويندرج تحته عشرة أنواع:

١ـ الكتب

ويعرف الباحث الكتب ذات الصلة بموضوع البحث من خلال فهارس المكتبات العامة، وكذلك من فهارس المصادر والمراجع التى يثبتها المؤلفون فى نهاية كل كتاب من كتبهم، ومن فهارس دور النشر، وفهارس معارض الكتب التى تقيمها المؤسسات العلمية، ومن الموسوعات العلمية كموسوعة جمال عبد الناصر، التى يُصدرها المجلس الأعلى للشوون الإسلامية، وموسوعة الفقه الكويتية.

٢ـ الدوريات. وتتنوع إلى أنواع ثلاثة.

أ - **دوريات متخصصة محكمة**، وهى من أوثق المصادر وأقواها علمياً؛ لأن أبحاثها تكتب بأقلام علماء مختصين، بعد تحكيمها وإجازتها

من علماء كبار فى التخصص.

ب - **دوريات متخصصة غير محكمة**، وهى أقل شأناً من النوع السابق.

جـ - **دوريات ثقافية**: وهى التى تنشر أبحاثاً ثقافية متنوعة.

والسؤال: كيف يعرف الباحث ما نشر فى موضوعه فى هذه الدوريات؟

الجواب: يرجع الباحث إلى فهارس الدوريات فى الكمبيوتر فى المراكز العلمية، أو فهارس الدوريات التى تنشر كل عام، فإن لم يكن هذا ولا ذاك، فلابد إذن من الاستقراء الشخصى.

٣ـ الموسوعات:

وذلك؛ لأنها تلخص كل ما كتبه الأوائل فى كل موضوع من موضوعاتها، وتعرضه بأسلوب معاصر.

٤ـ الإحصائيات:

التى تجريها الدوائر والهيئات العلمية المتخصصة الموثوقة، ويحصل عليها الباحث من جهة إصدارها.

٥ـ الحوارات الشخصية التى يجريها الباحث مع كبار العلماء.

٦ ـ الاستبيانات التى يطرحها الباحث.

٧ـ الدراسات الميدانية التى يقوم بها الباحث بنفسه.

٨ـ برامج الكمبيوتر: حيث أصبحت هذه البرامج تشتمل على مجموعة من الكتب، ومجموعة من المعلومات تضع بين يدى الباحث مجموعة من المعلومات والحقائق العلمية التى قد لا يجدها فى غيرها، كبرنامج الجامع فى الأحكام.

٩ـ صفحات الأنترنت على الكمبيوتر: حيث أصبحت هذه الصفحات تحمل حقائق علمية يحتاج إليها الباحث، بل وأصبح لبعض العلماء أو بعض لجان الفتوى صفحات خاصة بهم على الأنترنت لا يدخل عليها غيرهم، يسجلون فيها أفكارهم وفتاويهم، كما يسجلون فى كتبهم المنشورة.

١٠ـ قواعد المعلومات المتخصصة بالمراكز العلمية، حيث تزود هذه القواعد الباحث بما يحتاج إليه من معلومات فى موضوع بحثه ودراسته[١].

(١) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ١٥-١٨ بتصرف يسير.

المبحث التاسع

تـدوين المعلومات

أولاً : طرق نقل المعلومات من المصادر

بعد وضع الباحث لخطة بحثه النهائية، الذى كان نتيجة لتمرس الباحث فى تخصصه وإلمامه بالعلم الذى هو بصدد البحث فى جزئية من جزئياته، يبدأ الباحث فى جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع بحثه من خلال ما جمعه من مصادر متبعاً فى ذلك الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

معرفة الباحث لقيمة كل كتاب معرفة كاملة، وتوجيهات كل مؤلف، ليمكن له الاستفادة منه، ويعرف مواطن القوة والضعف فيه، ليأخذ بالقوى منها ويتجنب الضعيف، ولقد اهتم الباحثين من علماء الإسلام بهذا عبر القرون، فلا يوجد كتاب من كتب البحث العلمى إلا وتناوله النقد والتمحيص، عدا كتاب الله - عز وجل - وما صح عنه - ﷺ - فكل يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم - ﷺ -، وذلك؛ لأن الهدف من النقد ما هو إلا حباً فى الوصول إلى الحق والنصح للأمة، ولنضرب مثال على ذلك: الحافظ الحجة محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبى صاحب التصانيف و المؤلفات التى لا تخلو منها مكتبة، ولا يستغنى عنها باحث قديماً أم حديثاً، فلقد نبه تلميذه الناقد

الأصولى: تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافى السبكى، على ما ينبغى أن يتنبه إليه الباحثون فقال: فى طبقات الشافعية: (شيخنا الذهبى - رحمه الله - له علم وديانة وعنده على أهل السنة تحمل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه، ونقلت من خط الحافظ: صلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائى - رحمه الله - ما نصه: "الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبى، لا أشك في دينه وورعه، وتحريه فيما يقوله الناس، ولكن غلب عليه مذهب الإثبات، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه، حتى أثر ذلك فى طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه وميلاً قوياً إلى أهل الإثبات".

ثم يعقب السبكى على كلام العلائى قائلا: والحال فى حق شيخنا أزيد مما وصف، وهو شيخنا وفعلنا، غير أن الحق أحق أن يتبع، وهو إذا وقع بأشعرى لا يبقى ولا يذر"[1] أ.هـ.

وأقول: إن مما لا شك فيه أن معرفة القيمة العلمية لكل مصدر أمر فى غاية الأهمية؛ لأنه يوصل الباحث إلى الصواب ويهديه إليه.

الخطوة الثانية:

القراءة الهادفة بتركيز وإدراك واعى، وتدوين ما يراه مناسباً لموضوعه فى بطاقات خاصة.

الخطوة الثالثة:

أن يخصص الباحث لكل مصدر من مصادر البحث ومراجعة

(١) أنظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ٤٧، ٤٨.

بطاقة خاصة يدون فيها اسم الكتاب واسم مؤلفه والجزء والصفحة. وتاريخ الطبع قبل أن يترك المصدر، ويتبع ذلك بقية المصادر بحيث يوجد لديه فى النهاية قائمة لا بأس بها من المصادر يستعين بها فى فهارسه، ويدون - أيضاً - فى البطاقة المعلومة التى يريد الباحث إضافتها، ويكون العنوان الفرعى هو المبحث أو المطلب حسب وضعه لخطة البحث والدراسة، ويستحسن ترك بعض السطور فارغة فى البطاقة حتى يتمكن من إضافة وإعمال المعلومات التى يحتاج البحث إضافتها فعلاً.

الخطوة الرابعة:

الحرص على الدقة الكاملة فى النقل من المصادر، فإن كانت المعلومة حديثاً نبوياً، وكلاماً مأثوراً لأحد العلماء، أو نصاً فقهياً، أو نحو ذلك، دونه الباحث فى البطاقة بألفاظه دون زيادة أو نقصان.

أما إن كانت غير ذلك فإنه يجوز له اختصارها أو التصرف فيها بإبدال بعض عباراته بشرط أن يذكر فى آخر النص أو المعلومة (أ. هـ مختصراً) أو (أ ، هـ بتصرف).

الخطوة الخامسة:

إذا استخدم الباحث مصدراً له أكثر من طبعة فإنه يجب عليه الاعتماد على طبعة واحدة فقط، لأن الصفحات تختلف من طبعة إلى

أخرى.

الخطوة السادسة:

إذا رأى الباحث إضافة فكرة جديدة، أو تعليق حول ما يكتب، فإنه يدون ما يريد إضافته في هامش البطاقة التي يكتب فيها، حتى لا يختلط كلامه بكلام من ينقل عنه.

وأحياناً قد يستعيض الباحث عن النص أو المعلومة المفروض تدوينها في البطاقة بالإحالة إلى كتاب ليتم الرجوع إليه أثناء الصياغة؛ لأن البطاقة لا تتسع للمعلومة أو للنص المراد تدوينه.

فعلى الباحث أن يجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع بحثه من قريب أو بعيد. ويتذكر أن من السهل جداً أن يسقط الباحث من المادة ما يظهر له في المستقبل البحثي أنه عديم فائدة أو قليلها، أما إذا ترك بعض المادة ثم احتاج إليها فيما بعد وظهر له لزومها، فإن وقتاً ثميناً قد يبذل رجاء الحصول عليها، وقد تنجح المحاولة وقد تفشل[1].

ثانياً: تنظيم البطاقات:

بعد أن يقوم الباحث بجمع المادة العلمية من مصادرها المختلفة، عليه أن يقوم بتوزيع هذه المادة العلمية التي جمعها على عناصر بحثه وخطته على أبواب وفصول، وحتى يضمن الباحث نجاح عملية التوزيع

(١) أنظر: طرق البحث في الدراسات الإسلامية ١٩، ٢٠، ومنهج البحث في

يجب عليه أن يتبع الأمور الآتية:

١ - أن يجعل لكل باب من أبواب بحثه مظروفا كبيراً خاصاً به، يكتب عليه بخط عريض عنوان الباب.

٢ - الاستعانة بالعناوين التى وضعها لكل بطاقة فى توزيع هذه البطاقات على أبواب بحثه.

٣ - ترتيب البطاقات التى تحمل عنواناً فرعياً ترتيباً تمليه عليه الخبرة والذوق البحثى.

٤ - تخصيص مظروف خاص للملاحظات العامة والأفكار التى تطرأ أثناء العمل.

٥ - وضع البطاقات فى صندوق يصنع خصيصاً لهذا الغرض يتناسب مع طول حجم البطاقة وعرضها وكميتها، وتوضع البطاقات فى الصندوق مصنفة حسب الأبواب والفصول، ويستحسن أن تكون البطاقات ملونة بألوان مختلفة، بحيث يختار الباحث للأبواب اللون الأحمر مثلاً، وللفصول اللون الأزرق، وتوضع هذه البطاقات المصنفة بحسب خطة بحثه.

وهناك طريقة أخرى من الممكن أن يستعين بها الباحث، وهى:

إحضار الباحث عدداً من الأفرخ ويكتب على كل منها عنوان

الدراسات الإسلامية ص ٤٥.

جزء من البحث، ويضع فى داخله الأوراق الخاصة بكل جزء، ثم يأتى بعد ذلك بعدد من الملفات يضع بداخلها هذه الأفرخ التى تشمل جزئيات كل موضوع، ليكون لكل باب ملف مستقل، وهكذا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تصنيف البطاقات وجعلها فى صندوق مكشوف أفضل بكثير من الطريقة الثانية؛ وذلك لأن رؤية الباحث لها فى الصندوق من حين لآخر يجعل أبواب بحثه وفصوله لا تفارق مخيلته.

هذا، بالإضافة إلى أن طريقة البطاقات تفيد الباحث كثيراً فى تقييم عمله بعد قطع شوط فيه، إذ أنه بعد الانتهاء من هذه العملية يصبح لديه وأمامه تصور كامل عن موضوع بحثه، ونظرة ملمة بإطاره الواسع.

وقد يجد الباحث من خلال عملية البطاقات أن بعض عناصر بحثه أصبح مكتملا أو شبه مكتمل، وأن المادة العلمية التى جمعت عنه كثيرة ووافية، بينما هناك عناصر أخرى مادتها العلمية ليست كافية، لم توزع عليها بطاقات كثيرة، فحينئذ يمكنه القراءة فيما يتصل بهذه العناصر كى يوفيها حقها[1].

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ٤٦، وطرق البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٢١.

المبحث العاشر
هوامش البحث

أولاً : المقصود بالتهميش:

يقصد بالتهميش: التعليقات التى يرى الباحث ذكرها لأمور ثلاثة.

أولها: العزو إلى المراجع والمصادر التى جمع منها مادته العلمية.

الثانى: ذكر ما يراه الباحث تصحيحاً لنص أو شرحاً له أو استدراكاً أو تعليقاً عليه.

الثالث: إحالة الباحث إلى موضوع سبق له أن بحثه خلال بحثه، حتى لا يكرر ما سبق شرحه وتوضيحه كأن يقول: أنظر صفحة رقم كذا من البحث، أو سبق وأن شرحنا ذلك فى المبحث الخاص بكذا[1].

ثانياً: ما يجب على الباحث الالتزام به نحو التهميش

(١) يجب التنبيه على أنه يجب على الباحث الاقتصاد فى التهميش على قدر الحاجة فيلتزم الاختصار والإيجاز فى وضع الهوامش، حتى يعطى للقارئ لبحثه متابعة موضوعه، فلا يقطع عليه تسلسل الأفكار والموضوعات.

---

(١) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٣٢.

(٢) أن تكـون تعليقاتـه وتنبيهاتـه واضحـة كل الوضـوح، بحيث يمكـن فهمها وتحقيق الغرض من إثباتها.

(٣) وضع سطر مستقيم فى أسفل الصفحة بعد تحديده لعدد الأسطر التى يحتاجها التهميش تقريبا، حتى تكون هوامش كل صفحة قائمة بذاتها دون الإحالة إلى الصفحة التالية[١].

ثالثاً: طرق التهميـش:

الطريقة الأولى:

وهى أن يضـع البـاحث أرقامـا لكل صفحـة من صفحات بحثـه مستقلة تبدأ من رقم واحد وهكذا حتى نهاية الصفحــة، بحيث تكـون كـل صفحة مستقلة بهوامشها عن الصفحة التى تسبقها وعن التى تليها، وهذه الطريقة هى أكثر الطرق شيوعا بين الباحثين لسـهولتها وذلك، لأن كل صفحة ستكون مسـتقلة بأرقامهـا ومراجعهـا وكـل مـا يتصـل بهـا، ومـن السهل جداً على الباحث أن يحذف رقما مـن الهوامـش أو يضيف آخـر، بدون احتياجه إلى إحداث أى تغيير فى هوامش الصفحات الأخرى.

الطريقة الثانية:

أن يعطى الباحث الأفكار والكلمات التى يرى احتياجها للتهميش، أرقاما متسلسلة من أول البحث إلى نهايتــه، بحيث تثبت الهوامـش، فـى

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ص ٥٥.

نهاية البحث.

وهذه الطريقة تناسب الأبحاث العلمية الصغيرة، ولا تتناسب مع الرسائل العلمية كالماجستير والدكتوراه لكثرة صفحات الرسالة في الغالب.

الطريقة الثالثة: أن يضع الباحث الكلمات أو الأفكار التي تحتاج إلى هامش لكل فصل على حده ويبدأ - أيضاً - من رقم (١) ويستمر إلى نهاية الفصل، وإحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل، وفي نهاية الفصل تثبت الهوامش[١].

رابعاً: كيفية توثيق المصادر في الهامش

سبق وأن أشرت في المبحث الثامن عند الحديث عن تنوع المصادر أنها عشرة أنواع.

وطريقة العزو إلى هذه المصادر ليست واحدة، بل إنها تختلف حسب نوع المصدر الذي يريد الباحث العزو إليه على النحو التالي:

العزو إلى الكتاب:

إذا كان المصدر الذي يريد الباحث العزو إليه كتاب من الكتب سواء أكانت لمؤلفين محدثين أم قدامى، فللعزو إلى الكتاب طريقان:

---

(١) انظر: أضواء على أسس البحث العلمي وقواعده ص ٥٥، وطرق البحث في الدراسات الإسلامية ٢٠، ٢١ بتصرف يسير.

الطريقة الأولى: يذكر الباحث اسم الكتاب والجزء، الصفحة مفصولا بينهما بخط مائل.

هكذا: بدائع الصنائع ٣/١٥٠.

* وإذا كان الكتاب معجماً من المعاجم اللغوية كلسان العرب أو المعجم المفهرس فإنه يكتفى بذكر الجذر اللغوى للكلمة بدلاً من الجزء والصفحة هكذا: لسان العرب لابن منظور مادة / كتب، أو مادة صام، وهكذا.

* وإذا كان الكتاب موسوعة علمية كموسوعة الفقه الكويتية، أو الموسوعة الفقهية الميسرة لغير المختصين، فالعزو إليها يكون بذكر المصطلح ورقم الفقرة.

هكذا: الموسوعة الفقهية، مادة (حج) فقرة ١٥.

* وإذا كان الكتاب يحمل اسماً واحداً لأكثر من مؤلف، وجب عليه أن يميز بينهما بإضافة اسم الكتاب إلى مؤلفه.

هكذا: الأموال لأبى عبيدة ص ٨٠، أو الأموال لابن زنجويه ٢/٥٠.

* وإذا كان الكتاب محقق أكثر من مرة، وقد استعمل الباحث كلا التحققين، فإنه يذكر المرجع مضافاً إلى اسم المحقق هكذا: علل الترمذى بتحقيق العتر ٢/٢٥٠.

* وإذا كان الكتاب قد طبع أكثر من طبعة - وقد استخدم الباحث كلا الطبعتين، فإنه يذكر المرجع مضافاً إلى اسم المطبعة هكذا: رد المحتار،

طبعة بولاق ٢/٥٠.

وإذا اكتفى الباحث بذكر الكتاب فقط دون توثيقه عند العزو إليه، فإنه لا بأس بذلك؛ لأنه سيذكر بيانات كل مرجع كاملة فى فهرس المراجع.

الطريقة الثانية: العزو إلى المؤلف.

وذلك بأن يذكر الباحث فى الهامش اسم المؤلف مبتدئاً باسم الأسرة، ثم باسم المؤلف، مفصولاً بينهما بفاصلة، ثم يذكر الجزء والصفحة هكذا: العسقلانى، شهاب الدين أحمد بن أحمد ابن حجر/ تلخيص الحبير ٢/٥٠.

هذا إن لم يستخدم للمؤلف غير مرجع واحد، وإن استخدم له أكثر من مرجع، فإنه يذكر اسم المؤلف أولاً، واسم الكتاب ثانياً، ثم يذكر الجزء والصفحة، هكذا: النووى روضة الطالبين ١/٢٥٠، النووى شرح صحيح مسلم ٣/٢٠٠.

والباحثون من علماء الغرب يستخدمون الطريقة الثانية للعزو، وذلك؛ لقلة المؤلفين عندهم.

أما الباحثون من علماء المسلمين فلكثرتهم فإنهم يفضلون استخدام الطريقة الأولى، حيث يسمون كتبهم بأسماء فنية تميزها عن غيرها، وقلَّ أن تتكرر هذه الأسماء، كتحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى،

وبدائع الصنائع للكاسانى، وروضة الطالبين للنووى، والتفريع لابن الجلاب والمغنى لابن قدامة.

وبعض الباحثين يفضلون العزو إلى المراجع فى المتن ولهم فى ذلك طريقتان:

<u>الأولى:</u> يثبتون المراجع فى آخر البحث، ويعطون هذه المراجع أرقاماً متسلسلة حتى يكون هذا الرقم علماً على الكتاب الذى اختص به، فإذا أرادوا العزو فى المتن فتحوا قوسين وكان عزوهم هكذا [٢٥: ٢/٥٠] فالرقم ٢٥ يشير إلى اسم المرجع، والرقم ٢ هو رقم الجزء، والرقم ٢٢ هو رقم الصفحة.

<u>الثانية:</u> يفتحون قوساً كبيراً هكذا [ ] أو هلاليا، هكذا ( ) أو يضعون شرطتين هكذا - ... - ويذكرون بينهما اسم المرجع، أو اسم المؤلف مع الجزء والصفحة ولكن طريقة العزو فى المتن طريقة غير مفضلة، وذلك؛ لأنها تقطع تسلسل أفكار القارئ، وتصبح غير مستحبة أكثر إذا كثرت المراجع.

ثانياً: العزو إلى الدورية:

ويكون بذكر اسمها: كحولية كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بالقاهرة، ثم رقم العدد، ثم سنة الإصدار، ثم عنوان المقال، ثم اسم الكاتب للمقال، ثم رقم الصفحة.

ثالثاً: العزو إلى المصادر السمعية أو البصرية (إذاعة، وتليفزيون)

ويكون بذكر اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم رقم القناة، ثم تاريخ وزمن إذاعة الحديث، ثم عنوان الحديث، ثم اسم المتحدث.

رابعاً: العزو إلى برامج الكمبيوتر:

ويكون بذكر اسم البرنامج، ثم المدخل الذى تم الدخول منه إلى المعلومة، ثم الشركة المنتجة، ثم رقم الإنتاج إذا كان هناك أكثر من إنتاج واحد، ورقم الإنتاج يعادل فى المطبوعات رقم الطبعة.

خامساً: العزو إلى صفحات الإنترنت:

وذلك بالعزو إلى المداخل.

سادساً" العزو إلى المقابلات الشخصية:

ويكون ذلك بذكر اسم الشخص، ثم مكان المقابلة، ثم تاريخ المقابلة[1].

---

(١) انظر: طريق البحث فى الدراسات الإسلامية ٣٢ - ٣٦ بتصرف يسير.

المبحث الحادى عشر

كتابة مسودة الرسالة

إن صياغة البحث واقتباس النصوص، تعد من أهم المراحل التى يمر بها الباحث، حيث إنها العملية التى تظهر فيها شخصية الباحث ومدى إعماله لعقله وقدراته العلمية، ليقدم بحثه بعد ذلك على قارئيه، سواء أكان قارئوه لجنة التحكيم من العلماء أم غيرهم.

ولكى يبدأ الباحث هذه العملية بنجاح وخطى ثابتة عليه الإلتزام بما يأتى:

١ - عدم استخدام الباحث لفظ الجمع، فلا يقول كما قدمنا، أو نحن نرجح كذا، بل يقول: كما قدمت، أو أنا أرجح كذا.

٢ - عرض الآراء المتعددة فى الموضوع الذى يستدعى مناقشتها بموضوعية وأمانة علمية ملتزماً جانب الحق والإنصاف لتأييد وترجيح ما يراه صواباً، ومعارضة ما يراه غير ذلك بعيداً عن الطعن بالعلماء، وعن تسفيه أرائهم مهما كانوا، بل تناقش هذه الاراء مناقشة هادئة مع التدليل على بطلانها.

٣ - المحافظة على سلامة الأسلوب وجماله، فاللغة التى يصوغ بها الباحث بحثه يجب أن تكون بعيدة عن اللحن، فالأسلوب هو ثوب

المعنى، وبمقدار تحبيره، وتجميلـه، يقرب المعنـى مـن الأفهـام، ويكـون أسرع دخولاً إلى القلوب والعقول،

٤ - ضبط النص بالشكل والإعجام وعلامات الترقيم.

ومن تمام معرفة اللغة وحسن الصياغة: ضبط النص بالشـكل والإعجـام واستعمال علامات الترقيم.

أما الإعجام والشكل؛ فيجب أن يكون فـى المواضـع التـى يحتـاج إليهـا، وخاصة فيما هو غامض من الكلمات والأشـخاص والأمـاكن فـى صلـب البحث إن أمن، وإلا ففى الهامش، وفى ذلك مؤلفات خاصـة إلـى جـانب المعاجم اللغوية التى تضبط بنية الكلمة.

أما علامات الترقيم: فأتحدث عنها فى المبحث الرابع عشر إن شاء اللـه تعالى -

٥ - ضبط القراءات القرآنية والأحاديث النبوية

فيجب على الباحث أن يعتمد قراءة قرآنية معينة، فروايـة حفـص عن عاصم بن أبى النجود الكوفى هى الروايـة المعتمـدة فـى أكثر بـلاد العالم الإسلامى، كما يروى برواية قالون عن نافع بن أبـى نعيـم المدنـى فى ليبيا وبعض من بلاد السودان، وكذلك برواية ورش عن نافع بن أبى نعيم المدنى فى المغرب العربى وبعض من جهات إفريقيا.

ويشير الباحث للقراءات الأخرى إن كانت، وكانت الآية محل استخدام للأحكام الشرعية.

وكذلك نصوص الحديث النبوى الشريف ورواياته، مع بيان مصدر الحديث ليسهل الرجوع إليه، فلا يخرج حديثاً من غير مصادره الأصلية له، فلا يجوز أن يخرج الحديث من نيل الأوطار للشوكانى، ولا من نصب الراية للزيلعى، وإذا كان الحديث فى البخارى أو مسلم فإنه عند تخريجه يكتفى بذلك، ولا داعى لتخريجه من مسند من المسانيد كمسند الإمام أحمد، أو من السنن كسنن النسائى.

٦ - حمل كلام العلماء على أحسن أحواله ما وجد الباحث إلى ذلك سبيلاً، مع الابتعاد عن إطرائهم، ويستحسن عند ذكره لواحد من ائمة الفقه الأربعة أبو حنيفة ومالك، والشافعى وأحمد، أن يلقبه بلفظ الإمام: فيقول: الإمام أبو حنيفة الإمام مالك، وهكذا، ولا يطلق لفظ الإمام على أحد من الباحثين المعاصرين.

٧ - ألا يذكر الدعوى بلا دليل عليها، وإذا ذكر دليلاً من الكتاب أو السنة وجب عليه أن يذكر وجه الدلالة منه، وإذا كان وجه الدلالة غامضاً وجب على الباحث بيانه.

٨ - ألا يأخذ التعريفات الشرعية من كتب اللغة، بل من الكتب المختصة، وإذا كان للمصطلح الفقهى أكثر من تعبير كالمضاربة

فإنه يعبر عنها أحياناً بالقراض وحيناً آخر بلفظ المضاربة، فيجب على الباحث أن يلتزم بتعبير واحد فقط.

٩ - اجتناب الحكايات الشاذة عن العلماء إلا إذا ذكرها على سبيل التنبيه عليها، مع بيانه لوجه شذوذها والرد عليها.

١٠- عند الاستدلال بآية قرآنية أو حديث نبوى شريف وجب على الباحث ألا يقتصر على محل الشاهد فقط، بل يذكر الآية كاملة أو الحديث كاملاً، أو المعنى المكتمل للمعنى منهما، ولا يجوز أن يكون الدليل أخص من الدعوى.

١١- عند الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف يجب على الباحث ألا ينقل ذلك عن المتأخرين، إلا إذا خلا الحديث عن كلام فيه من المتقدمين.

١٢- أقوال المفسرين أو الشراح للحديث لا تصلح لأنْ تكون دليلاً على ترجيح حكم فقهى على غيره، ولا يرجح قولاً على آخر بكثرة القائلين به، بل الراجح ما يرجحه الدليل.

١٣- تجنب الحشو والإطناب والتكرار ما أمكن.

١٤- فى الفقه المقارن يكون تصنيف المذاهب بحسب اتجاهاتها، وليس بحسب المذاهب، خشية الوقوع فى التكرار، وإذا كان هناك رأيان

لإمام من الأئمة الأربعة أو لغيرهما أحداهما راجح والآخر مرجوح، فلا يذكر المرجوح ويترك الراجح إلا بقصد التنبيه عليه.

١٥- قول الباحث أنظر: المرجع السابق غير مقبول، بل يستحسن إعادة اسم المرجع(١).

---

(١) أضواء على أسس البحث العلمي وقواعده ٤٧ وما بعدها، وطرق البحث العلمي فى الدراسات الإسلامية ٢٤ - ٢٨ بتصرف يسير، ومنهج البحث فى الدراسات الإسلامية ٧٧ وما بعدها بتصرف يسير.

المبحث الثانى عشر

مقدمة الرسالة وما تشتمل عليه وخاتمتها

أولاً : مقدمة الرسالة:

إن مما لا شك فيه فى مجال البحث العلمى أن مقدمة البحث هى مرآته وواجهته، والقارئ الماهر الفاهم يحرص كل الحرص على قراءة المقدمة كلمة كلمة؛ ليتعرف من خلالها على محتوى الكتاب أو البحث.

لذا فإنى أنصح الباحثين أن يؤخروا والكتابة مقدمة أبحاثهم إلى ما بعد الانتهاء من مراجعته أمر فى غاية الأهمية؛ لأنه بعد المراجعة والتنقيح والتهذيب تكون صورة البحث قد وضحت تماماً فى ذهنه، وأصبحت كل خيوط البحث فى عقله، وأصبح من السهل عليه أن يحدد النقاط الهامة فى بحثه أو التى ينبغى التركيز عليها.

وإذا كان مقدمة البحث هى مرآته وواجهته والمدخل إلى فهمه واستيعابه، فإنه من اللازم على الباحث أن يضمنها بعض النقاط الهامة التى تفتح الطريق أمام القارئ أو تدله على كنوزها، كما ينبغى أن تكون مترابطة مسلسلة الأفكار قوية المعانى.

ويبدأ الباحث مقدمة بحثه بالبسملة، ثم بحمد الله - عز وجل - والثناء عليه، ثم يصلى ويسلم على النبى - صلى الله عليه وسلم - وآله، تيمناً وفتحاً لأبواب الخير، ولأن القارئ إذا بدأ قراءته بذلك فسوف

تفتح مغاليق نفسه، ويدله المولى - جل جلاله - على مواطن الخير فيما يقرأ.

وعلى الباحث - أيضا - أن يراعى أن تشتمل مقدمة بحثه على أهم الجوانب التى تكشف للقارئ طريقة، وتبرز له أركان بحثه، ومن أهميتها.

١ - الإشارة إلى قيمة البحث وأهميته.

٢ - أسباب اختياره للموضوع.

٣ - ذكر المنهج العلمى الذى سيسلكه الباحث خلال بحثه.

٤ - ذكره للمصطلحات أو الرموز التى سيستعملها فى بحثه إن لزم الأمر إليها.

٥ - ذكره للدراسات والأعمال العلمية السابقة التى أسهمت فى تطور الموضوع وخصائص كل لتتبين المقارنة من خلال ذلك بينها وبين الإضافة الجديدة التى أضافها فى بحثه.

٦ - أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع البحث؛ لأنها تعتبر البداية الحقيقية له، وأن تحرر فى أسلوب علمى متين بحيث تكسب اهتمام القارئ[1].

---

(١) أنظر: أضواء على أسس البحث العلمى وقواعده ٦٤ بتصرف يسير.

ثانياً: الخـاتمة - نسأل الله - تعالى - حسنها

إذا كانت مقدمــة البحـث هـى مرآتـه وواجهتـه كمـا ذكـرت، فـإن الخاتمة تعتبر موجز البحث ومختصره، يذكر فيها الباحث أهـم النتـائج التى خرج بها من بحثه، وقد تتضمن آراء ومقترحـات وتوصيـات رآهـا الباحث ذات فائدة للباحثين فى تخصصه،

كما لا ينسى البـاحث أن خاتمـة بحثـه هـى آخـر مـا يلمـس نظـر القارئ ويقرع أذنه، فليحرص أن تكون بعبارة سهلة وأسلوب بليغ.

المبحث الثالث عشر

الفهارس

لابد للمحقق من صنع الفهارس والكشافات، وذلك لأنها تعين على الانتفاع بالبحث، فمبقدار شموليتها ودقتها وتنوعها يكون البحث أو الكتاب سهل التناول، قريب المأخذ، عام النفع.

وتختلف نوعية الفهارس بحسب موضوع الكتاب أو الرسالة والمادة العلمية، إلا أن هناك فهارس ثابتة يحتاج إليها الباحث فى جميع الكتب وهى:

١ - فهارس الآيات القرآنية.

وتفهرس الآيات القرآنية بحسب ورودها فى المصحف، فيراعى ترتيب السور، فتقدم سورة النساء مثلاً على سورة المائدة وهكذا، كما يراعى ترتيب آيات السورة بحسب ورودها فى المصحف إن تكررت فتقدم الاية ١٠ من سورة الأعراف على الآية رقم ٥٠ من نفس السورة وهكذا.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

ويراعى فى ترتيب الأحاديث ترتيبها أبجديا بحسب أطراف الحديث، أعنى: بحسب الحرف الأول من الحديث، وتعتمد الأحاديث كما وردت فى البحث، مع ذكر أماكن ورودها فى البحث بذكره رقم الصفحة.

٣ - فهرس الآثار المروية عن الصحابة - رضوان الله عليهم - ويكون تصنيفه كتصنيف الأحاديث النبوية الشريفة.

٤ - فهرس الأعلام المترجم لهم فى البحث، ويراعى ترتيبهم أبجدياً كما ورد فى البحث، وإن كان العلم قد اشتهر بلقب له كالنخعى مثلاً أو اشتهر بكنيته كأبى هريرة، ذكره الباحث فى فهرس الأعلام كما ورد فى بحثه، ثم يحيل عليه من كنيته أو من لقبه، فمثلاً: إبراهيم النخعى يضف فى إبراهيم، ويحال من كلمة نخعى إلى إبراهيم النخعى، لأنه اشتهر بلقبه: النخعى، حتى لو أطلق اسم النخعى فإنه لا ينصرف إلى غيره، وكذلك: أبو هريرة -

ويلاحظ فى فهرس الأعلام، ذكر وروده فى البحث محدداً ذلك بالصفحة أو برقم الفقرة.

٥ - فهرس الأشعار والآراجز، ويراعى ترتيبها أبجدياً بحسب التَّروىّ - وهو الحرف الأخير من البيت - ويذكر فى الفهرس مع كل بيت مكان وروده فى البحث.

٦ - فهرس المصادر والمراجع التى استعان بها الباحث مع بيان مؤلفيها وطبعاتها، ويراعي في ترتيبها الآتى:

أ - القرآن الكريم وما يتعلق به من كتب التفسير وعلوم القرآن.

ب - كتب الحديث النبوى الشريف وما يتعلق به.

جـ - كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية.

د - كتب الفقه، وترتب حسب أقدمية المذاهب.

أولاً : الحنفى.

ثانياً: المالكى.

ثالثاً: الشافعى.

رابعاً: الحنبلى.

خامساً: الظاهرى.

سادساً: المذاهب الأخرى كالشيعة.

هـ - كتب الفقه المقارن.

و - الأبحاث والمؤلفات الحديثة.

٧ - كتب اللغة والمعاجم، ويراعى فى ترتيب جميع ما ذكر الترتيب الأبجدى.

٨ - الفهرس التفصيلى لمحتويات البحث، وفيه يذكر الباحث جميع العناوين الأصلية والفرعية التى وردت فى بحثه، ويحدد مكان كل عنوان منها بالصفحة أو برقم الفقرة.

ويستحسن أن يضع الباحث فهارس بحثه بنفسه، أو على الأقل تحت إشرافه: لأنه بهذا العمل يظهر له فى البحث أشياء كثيرة تحتاج منه إلى تصويب وتقويم، ويتمكن من مادته العلمية التى جمعها وصاغها، فيضيف إليها أو يعدل أو يبدل[١].

---

(١) أنظر: مناهج البحث فى الدراسات الإسلامية ١٣٤ - ١٣٦ بتصرف - طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ٤٧،

المبحث الرابع عشر

علامات الترقيم وقواعد الإملاء

أ - المقصود بها: هى لغة حوار خاصة بين الباحث والقارئ، تقوم مقام أدوات التعبير الأخرى غير الكلمات، كحركات اليدين، وتغيير نبرة الصوت.

ب - أهميتها: علامات الترقيم وقواعد الإملاء تؤدى من المعانى ما لا تؤديه الكلمة، ولذلك فإنها تساعد على الفهم وإدراك المقصود، وإن كثيراً من غموض المعانى فى كتب التراث سببه فقدان العلاقات الكتابية؛ لاتصال الجمل ببعضها، وتداخلها ببعضها تداخلاً بحيث لا يدرك مقاطع المعانى فيها إلى ذو خبرة علمية ومهارة كبيرة، ولذلك كان من الخطأ فى مجال البحث العلمى أن يهمل الباحث أو يتساهل فى استعمال هذه العلمات[1].

وأول من أشاع علامات الترقيم الحديثة، وتوسع فيها توسعاً كبيراً: أحمد زكى باشا المتوفى ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م، وله فى ذلك كتاب الترقيم فى اللغة العربية، طبعة بولاق، وقد أشاد الزركلى بجهوده فى إحياء التراث العربى وتفانيه فى ذلك[2].

---

(١) أنظر: طرق البحق العلمى فى الدراسات الإسلامية ص ٣٦.

(٢) أنظر: ترجمته فى الأعلام للزركلى ١/١٢٦، ١٢٧.
نشر، دار العلم للملايين الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.

جـ - علامات الترقيم وموضعها من الكلام:

أولا : الفصلة وترسم هكذا (،) والغرض من وضعها أن يسكن القارئ عندها سكتة خفيفة جداً، لتميز بعض الكلام عن بعض، وتوضع فى المواضع الآتية:

(أ) بين الجمل التى يتركب من مجموعها كلام تام مفيد، مثل: أحمد لا يكرهه أحد، سواء أكان من زملائه، أم من معلميه.

(ب) بين الكلمات المفردة المتصلة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجملة فى طولها مثل: ما خاب تاجر صادق، ولا صانع مجدي لصناعته.

(ج) بين أنواع الشئ وأقسامه، مثل: إن التبكير فى النوم وفى الاستيقاظ منه يكسب الإنسان ثلاث فوائد: صحة البدن وصفاء العقل، وسعة الرزق.

ثانياً: الفصلة المنقوطة:

والغرض منها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة أطول بقليل من سكتة الفصل، وأكثر استعمالها فى موضعين:

أ - بين الجمل الطويلة التى يتركب من مجموعها كلام مفيد وذلك لإمكان التنفس بين الجمل عند قراءتها، ومنع خلط بعضها ببعض بسبب تباعدها، مثل: إن الناس لا ينظرون إلى الزمن الذى عمل فيه العمل؛ وإنما ينظرون إلى مقدار جودته وإتقانه.

ب - بين جملتين تكون الثانية منهما سبباً فى الأولى، مثل: طردت المدرسة خليلاً؛ لأنه غش فى الامتحان، أو تكون مسببة عن الأولى، مثل: محمد مجد فى كل دروسه، فلا غرابة أن يكون أول زملائه.

ثالثاً: النقطة أو الوقفة:

وتوضع فى نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية كل مكملاتها اللفظية، مثل إذا تم العقل نقص الكلام.

رابعاً: النقطتان:

وتستعملان لتوضيح ما بعدها وتمييزه عما قبله، وأكثر استعمالهما فى ثلاثة مواضع:

أ - بين القول والكلام المقول أى المتكلم به، أو ما يشببهها فى المعنى، مثل قال حكيم: العلم زين، والجهل شين.

ب - وبين الشئ وأقسامه أو أنواعه، مثل: اثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال.

ج - قبل الأمثلة التى توضح القاعدة، وقبل الكلام الذى يوضح ما قبله، مثل: بعض الحيوان يأكل اللحم، كالأسد والنمر، والذئب، وبعضه يأكل النبات: كالفيل، والبقر، والغنم، ومثل: أجزاء الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف.

خامساً: علامة الاستفهام:

توضع فى نهاية الجملة المستفهم بها عن شئ، مثل: أهذا خطك؟

سادساً: علامة التأثر أو التعجب:

وتوضع فى آخر الجملة التى يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغاثة أو دعاء، مكثل: يا بشراى! نجحت فى الامتحان! وأسفاه! ما أقبح هذا المنظر!

سابعاً: القوسان:

يوضعان فى وسط الكلام مكتوباً بينهما الألفاظ التى ليست من أركان هذا الكلام، كالجمل المعترضة، والفاظ الاحتراس والتفسير مثل: إن كان لى ذنب (ولا ذنب لى) فماله غيرك من غافر.

ومثل: حلوان (بضم فسكون) مدينة فى جنوبى القاهرة.

ثامناً: علامة التنصيص:

ويوضع بين قوسيها المزدوجتين كل كلام ينقل بنصه وحرفه مثل قول الله تعالى: "أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم" (البقرة: من الآية ٤٤)

تاسعاً: الشرطة أو الوصلة:

وتستخدم فى المواضع التالية:

أ - بين ركنى الجملة إذا طال الركن الأول، لأجل تسهيل فهمها مثل: إن التاجر الذى يراعى الصدق والأمانة مع جميع من يعامله من كل الطبقات - يصير بعد سنوات قليلة من أكسب التجار.

ب - بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً فى أول السطر.

مثل: التبكير فى النوم واليقظة يكسب:

أولاً: صحة البدن.

ثانياً: وفور المال.

ثالثاً: سلامة العقل.

عاشراً: علامة الحذف:

وتوضع مكان المحذوف من الكلام للاقتصار على المهم منه، أو لاستقباح ذكر بعضه، مثل جبل المقطم أشهر جبال مصر ... بنى عليه صلاح الدين الأيوبى قلعته المشهورة، وجددها من بعده محمد على وبنى بها مسجده العجيب.

ملحوظة: لا يوضع من هذه العلامات فى أول السطر إلا القوسان وعلامة التنصيص[(١)].

---

(١) من كتاب معلم الإملاء ص ٥٠ وما بعدها، وأضواء على أسس البحث العلمى ص ٦٠ - ٦٣.

المبحث الخامس عشر

الشكل الأخير للرسالة

يجب على الباحث أن يظهر بحثه أو رسالته بشكل جميل أنيق خطاً ومظهراً، وقديماً قيل: "حسن الخط يزيد الحق وضوحاً".

ويجب عليه أن يتناولها بالتصحيح والتنقيح من الأخطاء المطبعية قبل أن تصل إلى أيدى القراء، سواء أكانوا خاصة أم كانوا عامة، فإذا خرجت من بين يديه وهى مليئة بالأخطاء مطبعية أو غيرها، فإن ذلك يقلل من قيمتها العلمية ويشينها[١].

وفيما يلى أضع بين يدى الباحث تصوراً كاملاً للشكل الأخير للرسالة.

أولاً : صفحة العنوان:

وتكون أول ورقة فى الرسالة، ويستحسن عند تجليد الرسالة أن يسبق ورقة العنوان ورقة بيضاء تماماً، وتحتوى صفحة العنوان على ما يأتى:

أ - عنوان الرسالة.

ب - اسم المتقدم بها.

جـ - الدرجة العلمية التى يرغب فيها الباحث: الماجستير، أو الدكتوراه.

---

(١) أنظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٨٨.

د - اسم الكلية وكذلك القسم إذا كان فى الكلية أقسام.

هـ - العام الدراسى.

ويجب على الباحث أن يرتب هذه المعلومات على الصفحة ترتيباً محكماً، وأن يلاحظ مكان كل منها من الصفحة، والأبعاد المناسبة بينها.

ثانياً: التقدير والاعتراف، أو شكر وتقدير:

وتكون فى الترتيب بعد ورقة العنوان مباشرة، ويكون عنوانها: شكر وتقدير، أو تقدير واعتراف، أو نحو ذلك، وأسفل العنوان بحوالى نصف بوصة يبدأ الباحث، فيشكر الهيئة التى رشحته للبحث، إذا كان عضو بعثة أو معيد أبحاث أو نحو ذلك، ثم يعرج بشكر مناسب للأستاذ الذى أشرف على بحثه ووجهه وأرشده، ثم يذكر باختصار أشخاصاً آخرين قدموا له عوناً ملموساً، ولا يطيل فى الشكر ولا يبالغ فيه، فكلما قَصُرَ الشكر كان أكثر تأثيراً، ولا يذكر فيه إلا مَن هو جدير حقاً بالتقدير، فليست الرسائل مكاناً للمجاملات[1].

ثالثاً: المقدمة:

وترقم صفحاتها بالحروف الهجائية، وينبغى أن يكون حجمها مناسباً لحجم البحث، ويتناول فيها الباحث أهمية البحث وقيمته العلمية والأسباب التى دفعته إلى اختياره وخطة البحث، والمنهج الذى صار

---

(١) أنظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة ١٦١ وما بعدها.

عليه فى بحثه، وتنتهى المقدمة عادة بذكر اسم الباحث، وتاريخ انتهائه من البحث والمكان الذى كتبه فيه.

رابعاً: أبواب البحث وفصوله:

وهى تسهم فى توضيح مضمون ما يرد تحتها، ويشترط أن يكون عنوان الباب أو الفصل قصيراً، قدر الأمكان، أما بالنسبة لترقيم الأبواب والفصول، فتكون بالأعداد، ١، ٢، ٣ مثلاً، مع إخلاء الصفحة التي تحمل عنواناً من الرقم مع احتسابها فى العدد.

خامساً: الخاتمة:

وفيها خلاصة البحث وما توصل إليه الباحث من نتائج، وما يراه من مقترحات، وتوصيات ذات صلة بموضوعه.

سادساً: المراجع:

التي استقى منها الباحث بحثه فعلاً مرتبة ترتيبيا أبجديا حسب أسماء المؤلفين أو الكتب، مع بيان رقم المخطوط منها، ومكان وجوده، وتاريخ الكتب المطبوعة.

سابعاً: فهرس الموضوعات الى تضمنها البحث، وترقيم الصفحات ترقيما عدديا.

ويجب أن يحافظ على نوع واحد من الخط وحجم واحد له فى جميع أبواب البحث، كما يجب أن يحافظ على نوع آخر من الخط وحجم

واحد لـه فـى جميـع فصـول البحـث، وكـذا فـى المطـالب وغيرهـا مــن التفريعات.

أثناء الطباعة يركز على ما يجب الانتباه إليه فى البحث، ويطبـع بخط أسود.

إن الباحث هو المسـؤول عـن الأخطـاء المطبعيـة، ولذلـك وجـب عليه أن يوليها اهتمامه.

- أثناء الطباعة يجب أن يُترك هـامش بمقدار ٤ سـنتيمترا مـن الطـرف الأيمـن مـن الصفحـة، و٣ سنتيمتراً مـن الجـانب الأيســر مـن الصفحة، وإنما جعل الهامش فى الطرف الأيمن أكثر من أجل الخـرز والتجليد.

- البسملة توضـع فى صفحـة مستقلة في أول الكتاب.

- يفضل أن يكون فهرس الموضوعات الإجمالى والتفصيلى فـى أول البحـث بعـد صفحـة الغـلاف، ويجـوز أن يكـون فـى أخـره، والأول أحسن.

- الحروف التى يطبع بها البحــث تـتراوح بيـن حجـم ١٦ - ١٨ لمتن الكتاب، وبين حجم ١٤ - ١٦ للهوامش، فإذا كان الكتاب للمطالعـة استُحِبَّ أن يطبع بالحرف الأكبر، أمـا إن كـان للمراجعـة، كـالقواميس، والموسوعات، فإنها يفضل أن تطبع بالحرف الأصغر ١٥.

- الأرقام والحروف التى تشير إلى تسلسل الفقرات يجب أن تكون بارزة عن أول السطر، بمقدار نصف سنتيمتر على الأقل، ولا تزيد عن سنتيمتر واحد.

- فى التعريفات: نبدأ بالكلام من أول السطر الخاص بالتفريعة من غير قصد، ثم كلما فرعنا عن الكلام فرعاً يحمل رقماً أو حرفاً فإننا نقصر به عن رقم أو حرف التفقير الأول ما بين نصف إلى سنتيمتر واحد عن تفقير الفقرة الأصل، هكذا:

١ - الكلام اسم أو فعل أو حرف.

أ - أما الاسم فهو ....

ب - وأما الحرف فهو ....

جـ - وأما الفعل فهو ثلاثة أنواع:

(١) فعل ماض .....

(٢) فعل مضارع .....

(٣) فعل أمر ....

- يجب أن يفرد الباب فى صفحة مستقلة، أما عنوان الفصل فإنه يُبدأ به بصفحة جديدة ويوضع فى رأس الصفحة ووسطها، وأما عنوان المطلب فإنه يُبدأ به فى الصفحة نفسها وسط السطر دون حاجة إلى البدء بصفحة جديدة[١].

(١) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ٤٩ - ٥١.

المبحث السادس عشر

الملاحظات العلمية التى يمكن أن توجه للرسائل العلمية

على الباحث أن يخرج بحثه أو رسالته بشكل جميل أنيق خطاً ومظهراً ومضموناً، وليعلم أنه يناقش فى بحثه من خلال عناصر ثلاثة وهى:

١ - الناحية الشكلية.

٢ - الناحية المنهجية.

٣ - الناحية الموضوعية العلمية.

ولا يستطيع باحث أن يقلل من أهمية أى عنصر من هذه العناصر الثلاثة: فلا خلاف فى مجال البحث العلمى أن وجود الأخطاء النحوية الأملائية، أو عدم مراعاة الباحث لعلامات الترقيم، أو الفقرات، أو نحو ذلك، له أثر سئ على الرسالة؛ لأنه يضعف من قيمتها العلمية، ويعطى للمناقشين فرصة للهجوم على الباحث للتقليل من قيمة جهوده.

أما من الناحية المنهجية فخطيرة جداً، وينظر المناقشون للرسالة التى كثرت فيها المادة العلمية غير المنظمة، والتى لا تعمق بحثى فيها بدون ترتيب نظرتهم إلى محل تجارى كثرت فيه السلع ولكنها لم تنظم ولم يحسن صاحب المحل عرضها، فإذا طلبت منه شيئاً ضل صاحبه عن الوصول إليه، وإذا حاولت الحصول على السكر عثرت عليه وقد

اختلط بالملح أوشك أن يختلط به.

فحسن اختيار الباحث للموضوع، والبراعة فى الخطة التى وضعت لدراسته والنجاح فى اختيار العناوين القوية الدقيقة، وترابط الأبواب والفصول، وحسن العرض، كل هذا له شأن كبير فى تقدير الرسالة، والفشل فى أى نقطة من هذه النقاط يثير على الباحث حملة عند المناقشة قد تكون شديدة.

وليكن معروفاً أن الطالب قد يصل إلى مستوى الممتحن فيما يتعلق بالناحية العلمية لموضوع رسالته بل ربما يتفوق عنه فى ذلك؛ لطول عمله فى هذا الموضوع وبحثه فيه، ولكن الطالب لن يصل إلى مستوى المناقش فى الناحية المنهجية، فيلزم أن يكون لدى الباحث خبرة فى هذا الشأن حتى يجد راداً على المناقشين إذا وجهت له مناقشة فى هذا الخصوص.

أما من الناحية العلمية فهى الهدف الأساسى للرسالة، فالعمق فى البحث، وحسن الإحاطة، ودقة النقد والمقارنة ووفرة المصادر الأصلية، والإسهام بحقه فى النهضة العلمية بما فى الرسالة من جديد مفيد، كل هذا يقلل الهجوم على الباحث، ويجرى الامتحان عادة فى الرسالة، وما تعرضه له من موضوعات، ولكن على الطالب أن يكون ملماً بالموضوع العام الذى اختار منه جزئيته التى عالجها وبحثها فى رسالته، فكثير من المناقشين يسألون فى أشياء متصلة بالرسالة اتصالا

وثيقا أو خفيفا؛ ليختبروا مقدرة الطالب؛ وليبرزوا بعض المقارنات التى لا غنى عنها فى البحث[1].

ومن أخطر الملاحظات التى يمكن أن يقع فيها الباحثين فى مجال الفقه وأصوله ما يأتى:

١ – الاستدلال بالحديث دون الحكم عليه بالصحة أو الحسن أو الضعف.

٢ – الاعتماد على المختصرات فى تحديد المذاهب دون الرجوع إلى أمهات الكتب، فمن الخطأ الفاحش، أن يعتمد الباحث فى مجال الفقه على مختصر بن أبى شجاع فى الفقه الشافعى مثلاً، ويترك أمهات كتب المذاهب كالمهذب للشيرازى، أو المجموع للنووى وهكذا.

٣ – النقل بالمعنى: أو النقل من غير المصادر الأصلية.

يعد اقتباس الباحث للنصوص التى يجب على الباحث أن يدرسها بكل عناية ودقة، وأن يهتم بها غاية الاهتمام، ولكى تتم عملية الاقتباس بطريقة علمية سليمة، قدم الكاتبون كثيراً من النصائح التى يجب على الباحثين إتباعها فى هذه العملية، ومن أهم هذه النصائح.

أ – مراعاة الباحث للدقة فى اختيار المصادر التى يقتبس منها،

---

(١) كيف تكتب بحثا أو رسالة د. أحمد شلبى ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢.

بحيث تكون مصادر أصلية فى موضوعه، وأن تكون هذه المصادر موضع ثقة فى الميدان الذى يبحث فيه.

ب - أن يراعى الدقة التامة فيما ينقل، فيضع الفقرات المنقولة نصاً بين قوسين كبيرين، أو بين علامتى تنصيص.

جـ - إذا كان النص المراد نقله منقولاً من كتاب آخر، فلابد من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين للإشارة إلى أن النقل مقتبس من كتاب آخر.

د - إن وقع للباحث تصرف فى النص المقتبس يمكن تمييز الوجه معه من غير إخلال بالكلام، لزم على الباحث بيان كل بوجهه، وذلك بأن يشير الباحث إلى هذا فى الهامش بقوله: أنظر: كتاب كذا باختصار، أو بتصرف يسير أو نحو ذلك.

وعلى كال حال: فالباحث الذى لا يتصف بالأمانة العلمية لا يحمل إثم الكذب الذى اقترفه فحسب، ولكنه أيضاً - يحمل إثم تشويه الحقيقة، أو تحريف أحكام دين الله - عز وجل - الذى ائتمنه عليه.

٤ - الإسهاب فى التعريفات.

يجب على الباحث أن يتجنب الإسهاب فى التعريفات من حيث اللغة والاصطلاح؛ لأنه ليس مجال إسهاب.

٥ - توضيح المسائل ذات البحث والدراسة بأمثلة غريبة.

٦ - الإسهاب فى الإستدلال للمسائل القطعية ثبوتاً فى الشريعة.

٧ - تداخل الموضوعات الفقهية بمعنى أنه يناقش مسألة فى الطهارة، ثم ينتقل فجأ ليبحث مسألة فى الطلاق لا علاقة لها بالطهارة ونحو ذلك.

القسم الثاني

تحقيق المخطوطات



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

إن الحديث عن تحقيق المخطوطات، حديث هام جداً، له من الأهمية والخطر ما للفكرة والكلمة التى تنتقل من جيل إلى جيل، فتوجه الجيل التالى وتؤثر فيه أبلغ الأثر، ولا يخفى على أحد أن الأجيال تعيش على أفكار سابقيها، فنحن اليوم نعيش على التراث العلمى الذى تركه لنا سلفنا الصالح - يرحمهم الله -[1].

وهذا ما دفع الباحثون والعلماء إلى نشر المخطوطات وتحقيقها خدمة للعلم وأهله، ونقلها من المخطوط إلى المطبوع بأدق صورة ممكنة.

أول من عرف تحقيق المخطوطات:

لقد عرف المسلمون تحقيق المخطوطات قبل غيرهم من الأمم، ثم أخذها عنهم غيرهم، وكان تحقيقهم لها أرقى وأدق ما عرفه التحقيق من الأساليب، وقد كانت أول عملية تحقيق فى التاريخ هى جمع القرآن الكريم على يد زيد بن ثابت رضى الله عنه، وكان زيد ممن شهد العرضة الأخيرة للقرآن، وذلك أنه لما استحرَّ القتل بين صفوف القرّاء

---

(١) أنظر: منهج البحث فى الدراسات الإسلامية ص ٩٥.

فى حروب الردة، وبلغ الأمرُ الخليفة أبا بكر الصديق، ذعر لذلك، فأشار عليه عمر بن الخطاب بجمع القرآن خوف الضياع، فندب أبو بكر لهذا العمل الجليل واحداً من كتاب الوحي وحفظة القرآن، هو زيد بن ثابت، يساعده فى ذلك عمر بن الخطاب، ومع أن القرآن كان مكتوباً عند زيد بن ثابت، ومحفوظاً فى صدره، إلا أنه لم يكتفِ بذلك، بل أرسل منادياً ينادى فى الناس: ألا من كان عنده شئ مكتوب من كتاب الله تعالى وله عليه شاهدان أنه كتبه بين يدى رسول الله ﷺ فليأتنا به، فجعل الناس يأتون بما عندهم من القرآن ومعهم من يشهد لهم، وزيد يقارن ما يرده من القرآن مع ما هو مكتوب عنده من كتاب الله وبما يحفظه منه، حتى أتمَّ جَمْعَ القرآن الكريم، إلا آية من سورة التوبة/ ١٢٨ هى قوله تعالى: "**لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم**" وكان هو يحفظها، وكانت هى مكتوبة عنده، إلا أنه لم يأته أحد بها، فأرسل منادياً ينادى فى الناس: ألا من كانت عنده هذه الآية فليأتنا بها، فجاءه أبو خزيمة الأنصارى، وما منعه أن يأتى بها أولاً إلا أنه ليس عنده شهود عليها، فلما جاء أبو خزيمة بهذه الآية ذكر زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قبِلَ شهادة أبى خزيمة بشهادة رجلين، وقال: (شهادة خزيمة تعدل شهادة رجلين).

فأنت ترى أن زيد بن ثابت كان يقارن ما كان يأتيه من القرآن مكتوباً على الرقاع بما كتبه هو، وبما حفظه هو، فكانت هذه أول عملية

تحقيق حدثت فى التاريخ على هذا المستوى.

وفى ميدان الحديث النبوى الشريف، فقد قام الحافظ اليونينى الدمشقى بمقابلة نسخته من صحيح البخارى مع أصل مسموع للحافظ الهروى، وأصل ثان للحافظ الأصيلى، وأصل ثالث للحافظ ابن حجر، وسجل على الهامش اختلاف النسخ. وقريب من هذا عمل الحافظ أبى الحسن على بن عبد الرحمن التنوخى فى سنن أبى داود، قال الناسخ: وجدت فى الأم الذى نسخت منه هذا الأصل: قرأت هذا الكتاب - وهو المصنف فى السنن لأبى داود، على الشيخ الأستاذ الجليل أبى الحسن على بن عبد الرحمن التنوخى، وهو يمسك كتابه علىَّ بنفسه قراءة وتقييداً، وقابل كتابه هذا بكتاب صاحبه الفقيه أبى بكر محمد بن أحمد بن محمد بن طلحة، وكان عارضه بنسختين عتيقتين كانتا للحاكم المنتصر بالله أمير المؤمنين، عنه، بعث بهما إليه أبو بكر بن راسه رحمه الله فيهما خط يده، ثم تولى مقابلته أبو على الحسين بن محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم، روايته عن أبى سعيد بن الأعرابى من أول الديوان إلى آخره، وكتب أكثر تعليقات الكتاب المذكور بخط يده.

وما يقال من أن المستشرقين هم أول من حقق المخطوطات هو قول لا يقوم عليه دليل، فقد بدأ المستشرقون نشر كتب التراث العربى الإسلامى مأخوذاً من مخطوطة واحدة، دون أن يقابلوها بنسخة أخرى، بل ودون مراجعة النصوص، وقد فعلوا ذلك فى كتاب "النجاة" لابن

سينا، الذى طبعوه فى روما سنة ١٥٩٣م. ثم نشر المستشرق لايل عام ١٨٠٨ كتاب "شرح المفضليات" لابن الأنبارى، ونشر فرتاغ كتاب "المنتخب فى تاريخ حلب" وقد قاما بمراجعة بعض نصوصهما. ثم رقوا فى النشر أكثر من ذلك فنشروا "شرح الكافية" للرضى عام ١٨٥٨م، و"مروج الذهب" للمسعودى عام ١٨٦٥م، و"الأغانى" عام ١٨٦٨م مع مراجعة النصوص وتخريج بعضها، وبذلك يظهر لنا أن المستشرقين لم يكونوا السباقين إلى تحقيق النصوص، بل سبقهم المسلمون إلى ذلك قرونا عديدة(١).

المقصود بتحقيق المخطوط:

التحقيق: مصدر حقق، بمعنى أحكم، قال فى المعجم الوسيط: كلام محقق: محكم الصنعة رصين، وحقق القول: أحكمه.

المخطوط: من خط الكلام إذا كتبه بالقلم، ونريد به هنا: الكتاب التراثى المكتوب باليد وليس المطبوع بالمطبعة.

تحقيق التراث: ونريد بتحقيق الكتب والنصوص هنا: وضعها فى أقرب صورة تركها عليه المؤلف.

---

(١) أنظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ٦٨، ٦٩.

أركان تحقيق المخطوطات:

لتحقيق أية مخطوطة لابد من وجود إنسان محقّق، ونص مخطوط يجرى تحقيقه، ومنهج يجرى التحقيق بموجبه.

الركن الاول: المحقق

يظن كثير من طلاب الدراسات العليا أن التحقيق أسهل من التأليف، ولذلك فإنهم يختارون التحقيق ليكون مادة لرسائلهم الجامعية، وهذا ظن خاطئ لمن أراد أن يتعاطى التحقيق على أصوله، وبكل أمانة؛ لأن الباحث المؤلف أمير نفسه، يأتى بالفكرة التى يشاء، ويعبر عنها بالكلمات التى يشاء، ولذلك فإنه إذا ما عصيَت عليه فكرة، أو جملة استطاع أن يستبدل بها غيرها، أما المحقق فإنه ملكُ المؤلف الذى يعمل فى تحقيق كتابه، ولو أنه وقف فى كلمة شهراً لما جاز له أن يتجاوزها حتى يثبت قول المؤلف فيها، ولذلك كثيراً ما يصاب بعض المحققين المبتدئين بالإحباط فى بدء التحقيق، حيث تتجمع لديهم مجموعة من المجاهيل حتى يظنوا أنهم ليس فى مقدورهم أن يقولوا فيها قولاً.

ولذلك يشترط فى المحقق شروط هى:

١ - الفطانة: وهى ضرورية لاكتشاف التصحيفات الدقيقة.

٢ - الصبر: لأن المحقق قد يمضى الساعات الطويلة فى التفتيش عن اسم، أو للتأكد من لفظة، فإذا لم يكن من الصابرين فإنه لا يستطيع

متابعة التحقيق.

٣ - **العلم باللغة:** لأن علمه باللغة يعينه على اكتشاف كثير من التصحيفات، أو الأخطاء النحوية التى وقع فيها المؤلف.

٤ - **المعرفة بالخط العربى**، وأنواعه، ويستحب أن يعرف أنواع الخطوط التى سادت عبر الحِقب الزمنية الغابرة، لأن ذلك يساعده على تحديد عمر المخطوطة ...

٥ - **المعرفة بالعلم الذى يحتويه الكتاب المراد تحقيقه**، حتى لا تتقلب عليه مصطلحاته، فيخطّئُ الصوابَ، ويصوّبُ الخطأ.

٦ - **أن يكون واسع الثقافة العامة**، لأنه قد يحتاج إلى أنواع من العلوم أثناء التحقيق.

٧ - **أن يكون محباً للتراث دائم العيش معه**، حتى يألف قراءة أنواع الخطوط، وحتى يتكوّن عنده نوع من التلاحم بينه وبين الكتب التراثية، وعندئذ يدرك بحسه مكامن الخطأ ووجه الصواب.

٨ - **الأمانة العلمية:** إن الأمانة العلمية من أوجب شروط المحقق للتراث، لأن عدم الأمانة قد تدعوه إلى استبدال كلمة غير مقروءة بكلمة من عنده، أو إهمال بعض الاختلاف فى النسخ، أو نسبة الكتاب لغير صاحبه، ونحو ذلك.

الركن الثانى: الكتاب المخطوط:

١ - **اختيار المخطوط:** المكتبة التراثية ذاخرة بالكتب فى شتى العلوم، ولكن المتأمل فيما نشر من كتب التراث يرى أن معظمه فى اللغة والدين والتاريخ، ولا نجد محققا مطبوعا من التراث العلمى إلا القليل، حتى صار يظنُّ الظانُّ أن الحضارة العربية ما هى إلا حضارة كلام.

ما يقدم فى تحقيق المخطوطات:

أ) الأصول على الفروع وعلى المختصرات، أعنى بالأصول: المصادر الأصلية فى العلم.

ب) كما يُقدم المهم الذى يسد ثغرة فى المكتبة العربية، أو الذى انفرد بميزة لا توجد فى غيره، كتفسير الماوردى الذى لخص جميع كتب التفسير، و"جُمَل الأحكام" للناطفى الذى صنف الفقه بحسب الشرائح الاجتماعية، أو شرح التشريح لابن النفيس الذى تحدث عن الدورة الدموية الصغرى التى لم يتحدث عنها أحد قبله.

جـ) أو الذى لا يعتبر تكراراً لغيره مما نشر.

د) المخطوطة ذات النسخة الوحيدة المهترئة على غيرها، لأن هذا الكتاب ربما تلف إذا لم ينشر؛ والمخطوطة ذات النسخة الوحيدة الجيدة؛ لأنها معرضة للضياع أو السرقة.

ويُتسامح بإعادة تحقيق المخطوطة إذا كان تحقيقها الأول لم تُراعَ فيه أصول التحقيق، أو إذا كشف التنقيب عن نسخ جديدة أصح وأوثق من النسخ التى اعتُمِدت فى نشر المخطوط.

٢ - **التنقيب عن المخطوط:** إذا عزم المرء على تحقيق كتاب فعليه أن يعرف أماكن وجود نسخه، ويمكنه معرفة ذلك من الرجوع إلى كتاب "تاريخ الأدب العربى" لكارل بروكلمان، حيث رصد هذا المستشرق العدد العظيم من المخطوطات، فذكرها فى كتابه، وذكر أماكن وجودها فى مكتبات العالم، وقد وضع بروكلمان كتابه هذا بالألمانية، وتُرجمت بعض أجزائه إلى العربية. فإن لم يجد بغيته فى "تاريخ الأدب العربى" فليرجع إلى كتاب "تاريخ التراث العربى" لفؤاد سزكين، إلا أن سزكين وقفَ عند العام ٤٢٠ فلم يتجاوزه. وتصدر "مؤسسة آل البيت" فى المملكة الأردنية أوسع فهارس للمخطوطات فى العالم وبدأت بعلوم القرآن الكريم، فأصدرت عام ١٩٨٦م فهرس المصاحب المخطوطة فى أربعة مجلدات، وذكرت أماكن وجودها، كما أصدرت فى العام نفسه فهرس مخطوطات التجويد فى ثلاثة مجلدات، واصدرت فى العام نفسه فهرس مخطوطات رسم المصاحف فى مجلد واحد، وأصدرت فهرس مخطوطات تفسير القرآن الكريم فى مجلدات بلغت أكثر من اثنى عشر جزءاً.

فإذن لم يجد بغيته فعليه الرجوع إلى فهارس المكتبات الكبرى

فى العالم وقد ذكر فؤاد سزكين فى الجزء التمهيدى لكتابه "تاريخ التراث العربى" أشهر هذه المكتبات.

٣ – التأكد من أن الكتاب المراد تحقيقه لم ينشر: قبل البدء بجمع نسخ الكتاب المخطوط من المكتبات لابد من التأكد:

أ – أن الكتاب لم يحقق، حتى لا تضيع الجهود، ويمكننا معرفة ذلك بالجروع إلى كتاب "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع"، وقد زاد عليه. وطبعه محمد على الجبلاوى، وإلى "معجم المطبوعات العربية والمصرية ليسوف إليان سركيس، و"الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عام ١٩٣٦ – ١٩٤٠" التى جمعتها عائدة إبراهيم نصير عام ١٩٦٦م، وإلى مجلة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية، ونشرة أخبار التراث الإسلامي، وفهارس المجلات التى تصدرها المراكز العلمية، وفهارس الكتب المطبوعة فى المكتبات العامة، وفهارس إصدارات دور النشر وسؤال العلماء.

ب – وتجوز إعادة تحقيق كتاب سبق تحقيقه إذا عثر المحقق الثانى على نسخ مخطوطة لم يطلع عليها المحقق الأول، وهى تضيف إضافات جوهرية إلى النسخة التى نشرها المحقق الأول؛ أو إذا وقع المحقق الأول فى أخطاء وتحريفات تسئ إلى الكتاب، كتفسيره بعض المصطلحات تفسيراً خاطئاً، وقراءته بعض الكلمات قراءة مجانبة للصواب؛ أو إذا كان تحقيقه للكتاب على غير منهج، كاعتماده على

النسخة الأم أحياناً، واختياره ما يراه حقاً من مجموع النسخ أحياناً، ونحو ذلك، وفى هذه الحالة لابد للمحقق الثانى من أن يورد الأسباب التى دعته إلى إعادة تحقيق الكتاب.

٤ – **جمع نسخ المخطوطة:** من المتعذر الحصول على النسخ الأصلية للمخطوطة، وكان من الصعوبة بمكان الحصول على صورة لها، لأن التصوير لم يكن ميسوراً، والآن أصبح من الميسور الحصول على صورة للمخطوطة لأمرين اثنين:

الأول: أن المخطوطات قد صُورت على أفلام وتم تبادل أفلام هذه المخطوطات بين المكتبات، وبذلك لم يعد من الضرورى العودة إلى المكتبة التى تحتفظ بالمخطوطة الأصلية فيها للحصول على صورة لها، بل صار بالإمكان الحصول على هذه الصورة من أية مكتبة أخرى تحتفظ عندها بفيلم عن هذه المخطوطة.

الثانى: سهولة تصور هذه الأفلام المحفوظة فى المكتبات.

وبذلك صار على كل من يريد الحصول على صورة مخطوطة ما، أن يعرف المكتبات التى توجد فيها صور هذه المخطوطة، والكتابة للحصول على الصور المطلوبة.

ولكن التصوير عن الأفلام له سلبياته، فهو لا يظهر الكتابات الباهتة، كما أنه لا يظهر ما كتب بالألوان مما سجل على المخطوطة من

تصحيحات وعناوين، حيث اعتاد بعض النساخ كتابة هذه التصحيحات والعناوين بحبر يغاير في لونه لون الحبر الذى كتب به متن المخطوطة، حيث تظهر الألوان في الصورة كلها سوداء.

٥ - دراسة نسخ المخطوطة: تدرس نسخ المخطوطة بقصد معرفة مراتبها من حيث الصحة، ومن ثم تحديد النسخة الأم؛ وبقصد التحقق من نسبة المخطوطة إلى المؤلف، وأن النص الموجود بين يدى المحقق هو نص المؤلف من غير زيادة ولا نقصان.

وقد يجد المحقق أن بعض هذه النسخ منسوخ عن بعض، وعندئذ يعتمد النسخ الأصلية، ويستبعد النسخ المنسوخة عنها.

٦ - تعيين النسخة الأم: الأصل أن تكون النسخة التى كتبها المؤلف - إن وُجدت - هى "النسخة الأم"، ولكن يجب الانتباه إلى أمر هو أن المؤلف قد يعاود كتابة النص، فيزيد فيه أو ينقص منه، أو يصلح بعض عباراته، فيتعين على المحقق أن يتنبه إلى ذلك حين تعيين النسخة الأم؛ ويمكن معرفة النسخة الأم فى هذه الحالة من دراسة النص، فالنص الذى يحتوى على إصلاح بعض الأخطاء العلمية فيه، أو إجادة العرض، أو إصلاح الركيك من العبارة، وعلى التحسين عموماً، فهو النسخة الأم، لأن الأصل فى الإعادة التجويد والتحسين.

ثم تلى هذه النسخة، النسخة التى عليها خط المؤلف؛ ثم تلى هذه النسخة التى كتبت عن نسخة وثقها المؤلف؛ ثم النسخة التى كتبها عالم متقن.

فإن لم يتوفر للمؤلف نسخة مما ذكر، فعليه أن يستفيد من النسخ التى اجتمعت لديه، فينتقى منها أقلها خطأ، فإن تقاربت النسخ في ذلك، فالأقدم تاريخا، فإن جهل التاريخ، فالأوضح خطا، فيجعلها النسخة الأم[1].

الركن الثالث: غاية التحقيق ومنهجه:

غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، دون شرحه.

إن الكثرة من الناشرين لا تنتبه إلى هذا الأمر، فتجعل الحواشى ملأى بالشروح والزيادات: من شرح الألفاظ، وترجمات للأعلام، ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف - كل ذلك بصورة واسعة مملة، قد تشغل القارئ عن النص نفسه، ولم توجد فى المخطوط. وهم يقصدون بذلك التبجّح بالعلم والاطلاع.

ويقضى عمل التحقيق ما يلى:

(١) التحقق من صحة الكتاب واسمه، ونسبته إلى مؤلفه.

(٢) إذا كانت النسخة أماً كتبها المؤلف بخطه فتثبت كما هى.

---

(١) انظر: طرق البحث فى الدراسات الإسلامية ٧٠ وما بعدها بتصرف يسير.

(٣) إذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادر ذكرها، فتعرض هذه النصوص على أصولها ويشار فى الحاشية، بإيجاز، إلى ما فيها زيادة ونقص. كأن يقال: هذا النص فى كتاب كذا باختلاف فى اللفظ، أو بزيادة، أو غير ذلك.

(٤) قد لا يذكر المؤلفُ مصادره، فإذا عرفها المحقق وردّ كل نص إلى مصدره كان أحسن، وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص. وهذان الأمران (٣ و٤) يُلجأ إليهما بالتأكد من صحة النص فقط.

(٥) قد يسبق المؤلف قلمه أو تخونه ذاكرته، فيخطئ فى لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ فى الحاشية، ويثبت النص كما ورد لأن النص الذى يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية. أو يستطيع إثبات الصحيح فى النص والإشارة إلى الخطأ فى الحاشية.

(٦) أما إذا كانت النسخ مختلفة فتُختار نسخة لتكون أمّا ويُثبت نصها.

(٧) تقابل النسخة التى تتخذ أمّا، مع النسخ الأخرى ويشار فى الحاشية إلى اختلاف النسخ، أى اختلاف الروايات فى كل لفظ إذا كان ثمة اختلاف يبدّلُ المعنى فقط. وتهمل الإشارة إلى خطأ النُسّاخ.

(٨) عند اختلاف الروايات يثبت فى المتن ما يرجح أنه صحيح بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية. ويوضع فى الحاشية المصحّف

والمحرّف والخطأ.

(٩) عند وجود زيادة فى نسخة من النسخ لا توجد فى النسخة المعتمدة فتضاف إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك فى الحاشية، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هى من أصل الكتاب وليست من الناسخ، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها فى الحاشية.

(١٠) يسمح للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين قوسين (أنظر الرموز) وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب فى الحديث.

(١١) إذا وُجد فى المخطوط خرم أضاع نصاً ما، وكان هذا النص فى كتاب آخر، مطبوع أو مخطوط، - كان نقل النص عن مصدره الأول - فيمكن إتمام الخرم، والإشارة إلى ذلك فى الحاشية. ويوضع المضاف بين قوسين (أنظر الرموز)، أما إذا لم يجد المحقق ما خُرم أو ما تُرك بياضاً فى مصدر آخر، فيشير إلى مقدار الخرم أو البياض فى الحاشية.

(١٢) يلجأ بعض الناشرين، عند وجود نسخ كثيرة، وعدم اختيارهم نسخة معتمدة، إلى الاعتماد على عدة نسخ فى آن واحد. وهذه الطريقة قد تطلق الحرية للناشر، ولكن لا يؤمن معها الزلل. إلا إذا كان الناشر متمكناً فى معرفة مصنف الكتاب ولغته وأسلوبه

ومعرفة الكتاب نفسه. والأفضل للمبتدئين اعتماد نسخة ومقابلتها على النسخ الأخرى وترجيح الرواية الجيدة.

(١٣) كان الأقدمون أنفسهم إذا وجودا نسختين من كتاب عارضوا إحداهما بالأخرى، وأثبتوا الاختلاف فى الهامش فيقولون: فى نسخة: كذا. فى هذه الحالة يعتبر ما أثبت فى الهامش كأنه نسخة ثانية، ويفضل بينه وبين ما فى المتن، ويشار إلى ذلك فى الحاشية.

(١٤) قد يقرأ عالم كتابا، ويصحح بعض ألفاظه. هذه الألفاظ المصححة تزيد فى قيمة النسخة. إذا وافق المحقق على التصحيح أثبته فى المتن وأشار إلى الأصل فى الحاشية. ولابد، بصورة عامة، من الإشارة فى الحاشية إلى كل ما يوجد من تعليق فى هامش نسخة ما.

(١٥) إذا وُجدت زيادات أُضيفت فى جوانب المخطوط أو طرّته من تنبيه أو تفسير أو غير ذلك، فلا تضاف على المتن. بل يُشار إليها فى الحاشية.

(١٦) يجب أن ينتبه المحقق إلى أنه قد يُصادف فى المخطوط القديمة، حتى القرن السادس، والحديثيَة منها خاصة، بعض علامات أو حروف صغيرة وضعت فوق بعض الألفاظ. وقد لا يدرى معناها. فمنها:

أ – كلمة "صح" توضح فوق للفظ، معناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح.

ب – حرف "ص" ممدودة "صــ"، وتسمى "ضبّة" أو علامة التمريض يعنى أن اللفظ الذى وُضع الحرف فوقه فيه مرض أو خطأ أو علة.

جـ – إذا ضُرب فوق لفظ بحظ فمعناه أنه محذوف. وربما حُوّقَ بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف.

(١٧) ولما كانت الحروف غير منقوطة فى أصل الكتابة العربية، فقد كان يحدث التباس فى قراءتها. ومنعاً للتصحيف والتحريف جرى النساخ والعلماء الأقدمون، ومن القرن الثالث حتى السادس، أن يضعوا بعض إشارات علي الحروف لئلا يقع التباس فيها.

فمثلا كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء فى الكلمة لئلا يقرأ خاءً.

أو يضعون عيناً صغيرة تحت حرف العين لئلا يقرأ غيناً.

وكذلك يعلون فى حرف الصاد والطاء والدال والراء.

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لئلا تقرأ شيناً، لأن نقاط الشين فوق[١].

---

(١) قاعة البحث فى أصول الفقه ص ٥٤ وما بعدها أ.د. مصطفى فياض.

الاختـــصارات

أحياناً تكون هنـاك جمـل تعـاد كثيراً فـى النـص، ومـن ثـَمَّ لجـأ الأقدمـون إلـى اختصـار مثـل هـذه الجمـل، كمـا لجـأوا - أيضـا - إلـى اختصـار أسماء بعض الكتب والرمز إليهـا بحـرف أو حرفيـن فباستثـناء البسملة كـانوا يختصـرون الصيـغ والأدعيـة الـواردة فـى النـص بحسـب الأستعمال العربى.

مثال ذلك.

صلى الله عليه وسلم - كانوا يختصرونها فى (صلعـم) أو (ص) ولكنـى أفضل أن تثبت كما هى تيمنا وتبركاً بالصلاة والسلام علـى رسـول اللـه - صلى الله عليه وسلم -

رحمه الله	رحه
تعالى	تع
رضى الله عنه	رضه
إلى آخره	الخ
انتهى	أ.هـ
حدثنا	ثنا
أخبرنا	أنا
أنبأنا	انبا

وقد نجد اختصاراً لألفاظ الإنباء والتحديث والإخبار فى صلب المتن لا فى الأسانيد وحدها.

وفى كتب الحديث نجد اختصارات لأسماء الكتب الستة وغيرها. فعلامة البخارى (خ)، وعلامة مسلم (م)، وعلامة الترمذى (ت)، وعلامة أبى داود (د)، والنسائى (ن)، والقزوينى (ق).

ما يثبته المحقق فى الحواشى

إن مما لا شك فيه أن عمل المحقق يظهر فى صنع الحواشى الذى يعتبر فناً يحتاج إلى مهارة علمية فائقة.

ولقد سلك المحققون للنصوص طرقاً عديدة فى إثبات الحواشى أصحها: أن يفصل بين النص الأصلى للمخطوط وبين الحواشى التى تكون فى أسفل الصفحة بخط، ثم يذكر المحقق فى الحاشية اختلاف النسخ.

وفى باب ذكر مصادر النص يجب على المحقق الإشارة إلى ما يلى:

١ - تخريج الآيات القرآنية بالإشارة إلى رقم الآية واسم السورة.

٢ - تخريج الأحاديث النبوية وذلك بالإشارة إلى الكتاب والباب ورقم الحديث إن كان الحديث مرقماً مثال ذلك: أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة، باب زكاة الأنعام حديث رقم ٥٢٥ وهكذا.

٣ - مصادر النقول كقول المؤلف: قال ابن حجر: فعلى المحقق أن يضع فى الحاشية: فى فتح البارى جـ٣/ ص ٣٥٠ وهكذا.

٤ - الترجمة للأعلام بإيجاز غير مخل مع ذكر المصدر الذى ترجم له.

٥ - الأشعار والشواهد: يشار إلى مصادرها فى الدواوين إن أمكن.

٦ - الأماكن والألفاظ، إذا كان ما يريد المحقق إثباته يتعلق بتصحيح اسم المكان أو لفظ من الألفاظ فإنه يثبت ذلك فى الحواشى.

أما إذا ما يريد إثباته شرحاً وتبيناً للمكان أو للفظ، فالأحسن وضعه فى ملحق خاص به فى آخر الكتاب.

هذا وبالله التوفيق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المؤلفان

أ.د. محمد عبد اللطيف قنديل

أ.د. طلعت عبد الغفار حجاج

فهــرس الموضــوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

القسم الثاني

تحقيق المخطوطات ٨١